العوامل الجغرافية المؤثرة في التقسيم الإداري
والمعايير المقترحة
دراسة حالة
" محافظة الدقهلية باستخدام نظم المعلومات الجغرافية "

الباحث : نشأت السعيد عبد الحميد أحمد عجلان

مقدمة :

تعد دراسة التقسيم الإداري من موضوعات الجغرافيا السياسية التي تقاس بدقه من خلال دراسة (عدد الأقسام الإدارية ، وطول الحدود الإدارية، ومساحة الأقسام الإدارية، وعدد سكانها، وميزانية كل وحدة إدارية، وبعض مظاهر الجغرافية الطبيعية والعوامل البشرية المؤثرة في التقسيم الإداري، وحجم الارتباط بين هذه الوحدات الإدارية.. وغيرها) [١] .

من أهم دواعي التقسيم الإداري محاولة حصر الموارد البشرية والاقتصادية، والأراضي الزراعية والقابلة للزراعة، وإحكام السيطرة على البلاد، وتسهيل أداء مهام أجهزة الدولة، وجمع الضرائب، وإحكام عملية التجنيد، وتقسيم الدولة إلى دوائر انتخابية [٢]. وتعد الحدود الإدارية الداخلية في الدولة امتدادا للحدود السياسية الخارجية للدولة . وتؤثر كل منها في الأخرى[٣]. ويرتبط التخطيط الإداري الجيد بالتوزيع العادل لمتطلبات الأقسام الإدارية، وتقديم الخدمات العامة للمواطنين . وترجع أهمية الحدود الإدارية في معرفة العدد الكلي للسكان أو عدد سكان كل وحدة إدارية ، وتقدير ميزانية الوحدة الإدارية [٤].

يعد الحوض الزراعي أصغر وحدة مساحية في التقسيم الإداري المصري يمكن تتبعيها مساحياً وإدارياً . ويمكن للقرية أن تضم حوض زراعي واحد أو عدة أحواض زراعية، ويشترط عند الفصل الإداري بين القرى آلا يشطر الأحواض الزراعية، باستثناء إمكانية الفصل للحوض بعمل حصر جديد في دفتر مكلفة جديد[٥] .

أدى غياب وجود معايير علمية وقانونية للتقسيم الإداري والحدود الجغرافية للأقسام الإدارية بمختلف مسمياتها (محافظات، مدن، أحياء، مراكز، قرى، توابع) أن خضع أمر التقسيم إلى السلطة التقديرية التي لا تستند إلى ضوابط محددة ، وتخضع لعوامل سياسية ، كضغوط الناخبين على الحكومة أثناء الانتخابات والاستفتاءات لتقسيم أحياء قائمة إلى عدد أكبر، أو تحويل قرى تضخمت إلى مدن، أو تتبيع مناطق عمرانية جديدة إلى المحافظات أو لعوامل أمنية .. وغيرها [٦] .

تهدف هذه الدراسة إلى :-

١. محاولة لفهم العوامل الجغرافية المؤثرة في التقسيم الإداري في أحدى محافظات الجمهورية .
٢. التعرف علي الأسس العامة التي يتم علي أساسها التقسيم الإداري في مصر على كافة مستوياتها الإدارية.
٣. بلورة أسس ومعايير للتقسيم الإداري في ضوء الاعتبارات الجغرافية المؤثرة في التقسيم الإداري ، وباستخدام تقنيات نظم المعلومات الجغرافية (G.I.S.) .
٤. محاولة لفهم دور التقسيم الإداري في خريطة توزيع الوحدات المحلية وتوزيع الدوائر الانتخابية .
٥. وضع تصور وحلول لمشكلات التقسيم الإداري .

لتحقيق هذه الأهداف كان لزاماً علي الباحث اختيار منطقة دراسة يمكن من خلالها التعرف علي مظاهر تباين التقسيم الإداري. وقد أختار الباحث محافظة الدقهلية للعديد من الأسباب منها ما يلي :-

١- القرب النسبي من منطقة الدراسة وسكن الطالب، وسهولة الانتقال إليها، وإجراء الدراسة الميدانية حيث أن الطالب من سكان محافظة كفر الشيخ المجاورة للمحافظة .
٢- ثراء محافظة الدقهلية بالتغيرات والتعديلات الإدارية المتعاقبة (تغيير العاصمة [٧] – ضم مراكز من محافظة الغربية [٨] – فصل مراكز منها عند تكوين محافظة دمياط [٩]– فصل مراكز وضمها إلى محافظة الشرقية[١٠]) .

٣- تأثر منطقة الدراسة بالعديد من العوامل الجغرافية المؤثرة في التقسيم الإداري، وأبرزها تغيير شكل ومساحة بحيرة المنزلة . واتخاذ فرع دمياط كحد إداري بين قريتين بمركز واحد، وبين مركزين بالمحافظة، وبين المحافظة ومحافظة أخرى.

٤- توفر خرائط لمحافظة الدقهلية بمقاييس مختلفة، وكثرة الدراسات السابقة عن المحافظة، وتوفر بيانات أقسامها الإدارية، وحدودها الإدارية على كافة المستويات .

٥- وجود مشكلة نزاع حدودي بين المحافظة ومحافظة دمياط (قرية الإسكندرية الجديدة) .

٦- دراسة التقسيم الإداري لمحافظة من محافظات مصر؛ وخاصة أنها جزء من الحدود الخارجية لمصر في شمال الدلتا .

وتتألف هذه الدراسة من جزئيين رئيسين يسبقهما دراسة للملامح الجغرافية العامة للتقسيم الإداري بمحافظة الدقهلية . أولهما دراسة العوامل الجغرافية الطبيعية المؤثرة في التقسيم الإداري. وثانيهما العوامل الجغرافية البشرية المؤثرة في التقسيم الإداري ويعقبهما خاتمة وتوصية تتضمن الأسس والمعايير المقترحة للتقسيم الإداري. وقد أتبع الباحث العديد من المناهج البحثية التي تتيح للطالب التغطية العلمية الكاملة والمرتبة لجميع مفردات البحث ومنها المنهج الوظيفي والمنهج الوصفي والمنهج التاريخي ... وغيرها من المناهج . وقد استخدم عدة أساليب علمية ومنها الأسلوب الكارتوجرافي باستخدام نظم المعلومات الجغرافية في عمل الخرائط ، والأسلوب الكمي والإحصائي.

- الملامح الجغرافية العامة لمحافظة الدقهلية :-

تقع محافظة الدقهلية في الشمال الشرقي من الدلتا ، وتشكل المحافظة مثلث رأسه في الجنوب وقاعدته في الشمال بين البحر المتوسط وبحيرة المنزلة، ويشطر نهر النيل (فرع دمياط) المحافظة إلى شطرين أحداهما يقع شرقاً والآخر غرباً. و عاصمتها مدينة المنصورة، ويبلغ عدد سكانها نحو ٤٩٨٥١٨٧ نسمة، وبذلك تحتل المرتبة الرابعة من حيث عدد السكان على مستوى الجمهورية [١١]. ويبلغ إجمالي طول حدودها الإدارية الخارجية نحو٤٧٩.٦٧٧ كم وهي كما يلي:-

– يبلغ طول حدها الإداري مع محافظة الشرقية من الشرق ١٣٢.١٣٦ كم ، ويبلغ طول حدها الإداري مع محافظة بورسعيد ٢٠.٢٩٨ كم داخل بحيرة المنزلة .

– يبلغ طول حدها الشمال الغربي مع محافظة كفر الشيخ ٦٦.٦٨٠ كم ، ويبلغ طول حدها الجنوب الغربي مع محافظة الغربية بحدود برية ٣١.٦٥٣ كم، وحدود نيلية (تتمشي مع فرع دمياط) ٥٧.٨٥٠ كم.

– يحدها من الشمال محافظة دمياط بطول حدود برية ٨٦.٦٥١ كم ، وطول حدود مع فرع دمياط ١٩.١٩٠ كم ، ويبلغ طول الحد الإداري بينهما في بجيرة المنزلة ٣٢.٤٣٣ كم ، وتطل بجبهة ساحلية على البحر المتوسط بطول ١٦.٤٤٠ كم ، ويبلغ طول حدها الإداري مع محافظة القليوبية ١٦.٣٥٢ كم [١٢].

بلغت مساحة محافظة الدقهلية نحو ٣٤٦٠ كم ٢ ، وتأتي في المرتبة الثالثة عشر من حيث المساحة على مستوى الجمهورية . وتقع بين دائرتي عرض ٥٠ ٣٠ °، ٥٠ ٣١ ° شمالاً ، وبين خطي طول ٣٠ °، ٣٢ ° شرقاً . وتضم المحافظة سبعة عشر مركزاً إدارياً بها ١٩ مدينة (مدينة جمصة بمركز بلقاس – مدينة الكردي بمركز منية النصر) وتضم المحافظة عدد ٤٨٤ قرية ، وعدد ٢٣١٨ تابعاً.

العوامل الجغرافية المؤثرة في التقسيم الإداري لمحافظة الدقهلية :

أولاً :العوامل الجغرافية الطبيعية المؤثرة في التقسيم الإداري :

١- ملامح السطح والتضرس المحلي :-

يعد الانبساط والاستواء العام السمة الرئيسية لسطح محافظة الدقهلية؛ وهذا السطح أفضل مما سواه لإنشاء التجمعات العمرانية؛ حيث أن تربة هذا السطح لا تتعرض للانجراف، ولا تؤثر سلباً في مد شبكات النقل، وشق الترع والمصارف ومواضع القرى والتوابع .

تمتد المحافظة بين عشرة خطوط كنتور تبدأ من خط صفر (خط ساحل البحر المتوسط وساحل بحيرة المنزلة) ، وخط كنتور ١٠ جنوب مركز ميت غمر بالمحافظة). وتعكس خطوط الكنتور انحدار سطح المحافظة . ويختلف هذا الانحدار من الجانب الشرقي لفرع دمياط عن الجانب الغربي من المحافظة . يتجه الانحدار في الجانب الشرقي من الجنوب والجنوب الغربي نحو الشمال والشمال الشرقي بمعدل ١ م : ٩.٣ كم ، بينما يتجه الانحدار في الجانب الغربي

من الجنوب الشرقي نحو الشمال والشمال الغربي بمعدل ١م : ٥.٥ كم . وقد تم رسم الخريطة الكنتورية للمحافظة على شكل نطاقات مساحية لإيجاد علاقة بين النطاقات التضاريسية والكتل العمرانية . حيث أن توزيع القرى وتوابعها حسب خطوط الكنتور له دلالة أوضح من توزيعها حسب الحدود الإدارية ، والعلاقة بين السطح والسكن ليست بسيطة ومباشرة [١٣]. وعمل الانحدار الطفيف بالمحافظة وعدم وجود تضرس محلي واضح علي تقارب المحلات العمرانية ، وسهولة الانتقال فيما بينها ، وتجاورها بدون مشاكل إدارية .

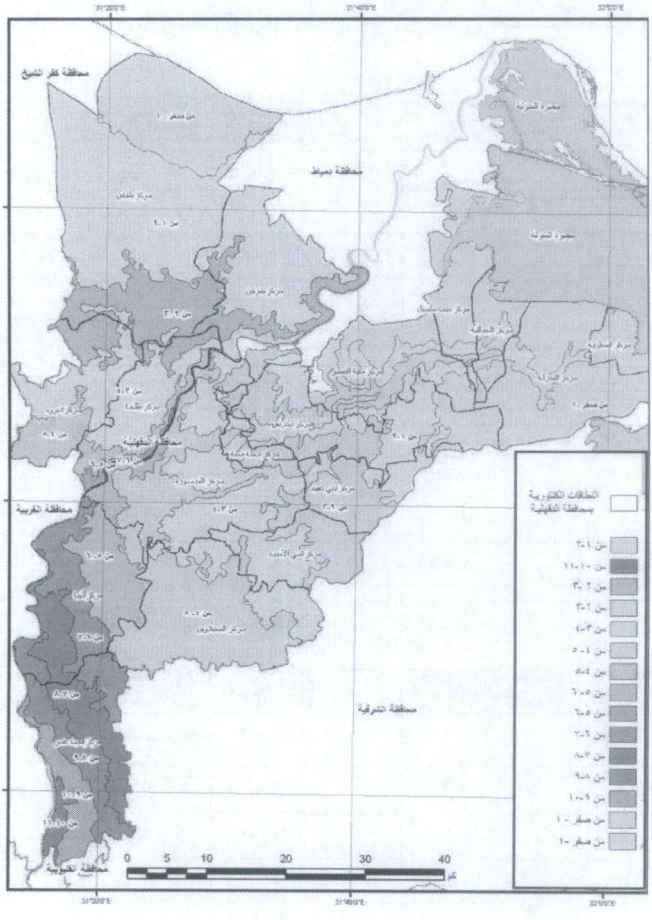

شكل (١) النطاقات التضاريسية بمحافظة الدقهلية عام ٢٠١٠م

ويتضح من الجدول (١) و الشكل (١) ما يلي :-

قلة مساحة العمران بالنطاقات التضاريسية قليلة الارتفاع وتتمثل معظمها في التوابع ، بينما تقل مساحة العمران في النطاقات المرتفعة من (٨-٩ ، ٩-١٠ ، ١٠-١١) نظراً لوقوعها في جنوب المحافظة ، وبسبب شكل المحافظة الذي يمثل مثلث قاعدته شمالاً و رأسه جنوباً. وعلي الرغم من ارتفاع كثافة العمران جنوباً عن الشمال . بينما تزداد مساحة العمران بزيادة النطاقات التضاريسية الوسطية (٢-٨) حيث أنها تمثل أقصي اتساع للمحافظة.

جدول (١)

النطاقات التضاريسية وتوزيع الكتل العمرانية للقرى بمحافظة الدقهلية عام ٢٠٠٦

شرق فرع دمياط	مساحة/ كم٢	مساحة العمران/ كم٢	النسبة المئوية
من خط ١٠-	١٦.٧٥٣	١.٤٠٠	٠.٠٨٣٦
من خط ٩ -١٠	٥٦.٨٦٨	٥.٢٤٣	٠.٠٩٢٢
من خط ٨ - ٩	٨٢.٤٩٥	٥.٤٧٥	٠.٠٦٦٤
من خط ٧ - ٨	١١٥.٩٩٨	٨.١٧٧	٠.٠٧٠٥
من خط ٦ - ٧	١١١.٩٨٦	٧.١٣٠	٠.٠٦٣٧
من خط ٥ - ٦	١١٧.٧٣٧	١٥.٠٩٣	٠.٠١٢٨
من خط ٤- ٥	٣٤٧.٢٨٩	٢٢.٤٢٨	٠.٠٦٤٦
من خط ٣ -٤	٣٣٦.٨٢١	١٨.٠٦٧	٠.٠٥٣٦
من خط ٢ - ٣	٣١٦.٣٣٤	١٥.٧٥٠	٠.٠٤٩٨
من خط ١ -٢	٢٢٩.٤٥٩	٩.٤٩٦	٠.٠٤١٤
من خط صفر-	٥١٦.٧٢٨	٧.٠٠٢	٠.٠١٣٦
الإجمالي	٢٢٤٨.٤٦٨	١١٥.٢٦١	٠.٠٥١٣
غرب فرع دمياط	مساحة/ كم٢	مساحة العمران/ كم٢	النسبة المئوية
من خط صفر-	٢٠٣.٠٢٠	٢.٩١٧	٠.٠١٤٤
من خط ١-٢	٥٢٠.٢٢	١٠.٢٤٤	٠.٠٢١٣
من خط ٢ - ٣	٢٢٤.٨٢١	٨.٦٣٥	٠.٠٣٨١
من خط ٣ -٤	١٨٥.٦٧٤	١٠.٩٢٥	٠.٠٥٨٠
من خط ٤- ٥	٨٣.٨٨٩	٥.٣٦٧	٠.٠٦٤٠
من خط ٥ - ٦	١١.٣٢١	١.٥٦٠	٠.٠١٣٧
من خط ٦ - ٧	٠.١٤٥	-	-

الإجمالي	١١٩٠.٠٢٦	٣٩.٦٤٨	٠.٠٣٣٣

وارتبطت بعض مسميات الوحدات الإدارية بمنطقة الدراسة بملامح السطح المحلي . فقد وردت كلمة كوم (كوم بني مراسي- كوم الدربي ..)، وكلمة السبخاوية والجزيرة والقباب .. وغيرها من المرادفات المرتبطة بملامح السطح .

٢- التربة :

تحتوي خرائط التربة علي الكثير من المعلومات ، وتعكس مقدمات النمو السكني والعمراني والصناعي .. وغيرها من استخدامات الأراضي[١٤]. والتي تستدعي الاستفادة منها في التخطيط الإداري لمستقبل أي منطقة . وتفيد خرائط التربة في إعادة رسم وهيكلة التقسيم الإداري بناءً علي دراسة المساحات المزروعة، والمساحات القابلة للزراعة ، والمساحات التي يمكن التخطيط لزراعتها ، وإعداد هياكل إدارية لتنميتها واحتوائها إدارياً. وكذلك الأراضي غير القابلة للزراعة ، والتي يمكن الاستفادة منها في استخدامات أخرى .

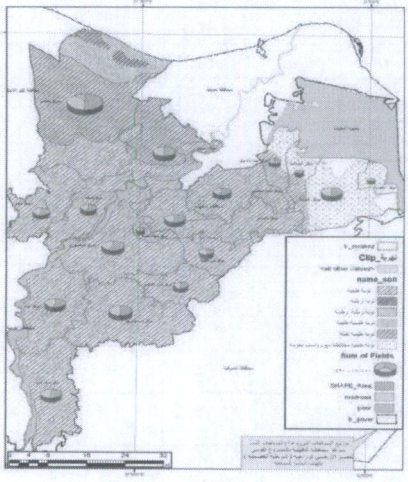

شكل (٢)

النطاقات الكنتورية بمحافظة الدقهلية عام ٢٠٠٠م

يتضح من الجدول (٢) والشكل (٢) ما يلي : يمكن تقسيم مراكز المحافظة حسب المساحات المزروعة بها كالأتي :-

- مراكز تزيد نسبة المزروع بها عن ٩٠ % من إجمالي مساحتها : تتمثل في مراكز (بني عبيد – السنبلاوين – شربين– محلة دمنة) . وتتنوع هذه المراكز بين القديم والحديث إدارياً ، ولكن تربتها تمثل التربة الطينية التي تتنوع ما بين الخفيفة والثقيلة بنية اللون إلى الداكنة **جدول (٢)**

المساحات المزروعة والمساحات البور بمراكز محافظة الدقهلية(١٥)

المركز	المساحة الإجمالية بكم٢	المساحة المزروعة بكم٢	% لمساحة المركز	المساحة البور بكم٢	% لمساحة المركز
١-بلقاس	٦٧٥.٧	٤٨٢.٩	٧١.٤	١٦٠.٥	٢٣.٧
٢- المنصورة	٣٢١.٣	٢٢٢.٥	٦٩.٢	٠	٠
٣- السنبلاوين	٢٩٥.٦	٢٧٣.٥	٩٢.٥	١.٤٥	٠.٤٩
٤- شربين	٢٦٤.٣	٢٤٥	٩٢.٧	٠	٠
٥- أجا	٢٤٤.٩	٢٠٢.٣	٨٢.٦	٠.٥٣	٠.٢١
٦- المنزلة	٢٤١	٢١٥.٨	٨٩.٥	٠.٢٢	٠.١
٧-ميت غمر	٢٤٠.١	٢٠٢	٨٤.١	٠	٠
٨-دكرنس	٢٣١.٩	٢٠٣.٥	٨٧.٦	٠	٠
٩-منية النصر	١٨٥.٧	١٤٦.٣	٧٨.٧	٠	٠
١٠-نبروه	١٦٨.٢	١٢٨.٥	٧٦.٤	٠	٠
١١-طلخا	١٤٧.٨	١٠٨.٥	٧٣.٤	٠	٠
١٢-تمي الأمديد	١٢٤.٧	١٠٧	٨٥.٨	٣	٢.٤
١٣-بني عبيد	١٠٦.١	١٠٤.٥	٩٨.٥	٠	٠
١٤-ميت سلسيل	٧٧.١	٦٤.٨	٨٤.٩	٠.٠٣	٠.٤
١٥-الجمالية	٥٧.٦	٢٧.١٧	٤٧.٢	٠.٠٢	٠.٠٣
١٦- المطرية	٤٢.١	٢٦.٣٤	٦٢.٦	٠.٠٠٤	٠.٠١
١٧-محلة دمنة	٣٦.٣	٣٤.٢	٩٤.١	٠	٠
الإجمالي	٣٤٦٠.٤٧	٢٧٩٤.٤	متوسط٨٠.٧٥	١٦٥.٧	٢٧.٠٣

- مراكز تمثل نسبة المزروع بها من ٨٠- ٩٠ % من إجمالي مساحتها : تتمثل في مراكز (المنزلة – ميت سلسيل – دكرنس – تمي الأمديد – ميت غمر – أجا) . تزيد مساحة المزروع بهذه المراكز لقدم توطن العمران بها ، وتربة هذه المراكز من التربة الطينية والطمية وخاصة بمركزي ميت غمر وأجا لقربها من فرع دمياط. بينما تزيد مساحة المزروع بمركزي المنزلة وميت سلسيل نظراً لأتساع مساحتيهما، وإن كان اتساع مساحة المزروع لا تترجم لزيادة إنتاجية التربة بهذين المركزين. ويخلو مركزي دكرنس وميت غمر من المساحات البور. لقدم التوطن العمراني بهما، ويضما تربة ذات إنتاجية عالية لاقترابهما من مصادر الري وجودة الصرف .
- مراكز تمثل نسبة المزروع بها من ٧٠- ٨٠ % من إجمالي مساحتها : تتمثل في مراكز (منية النصر – نبروة- طلخا – بلقاس) . تشترك هذه المراكز في نفس نوعية التربة بهم . وأن كان مركز بلقاس يضم مساحات أكبر من التربة الرملية . ويضم المركز نحو ٩٦.٨ % من إجمالي الأراضي البور بالمحافظة مما يعكس تأخر تعميره وتحميله مساحات بور علي وحداته الإدارية .
- مراكز تمثل نسبة المزروع بها من ٦٠- ٧٠ % من إجمالي مساحتها : تتمثل في مركزي (المنصورة – المطرية) . ويفسر تراجع نسبة المزروع بمركز المنصورة لارتفاع كثافته العمرانية . بينما يفسر بمركز المطرية لصغر مساحته . ويخلو المركزان من الأراضي البور .
- تقل نسبة المزروع بمركز الجمالية عن ٥٠ % من جملة مساحته لتأخر تعميره وارتفاع نسبة الماء الأرضي والأملاح بالتربة لقربه من بحيرة المنزلة ، وتدني إنتاجية التربة . وتمثل أراضيه البور نحو ٠.٠٣ % من إجمالي مساحته .

٣- بحيرة المنزلة :

تقع بحيرة المنزلة في الركن الشمالي الشرقي لدلتا النيل ؛ ويحدها من الشمال البحر المتوسط ، ومن الشرق قناة السويس ، ومن الغرب نهر النيل (فرع دمياط) ، ومن الجنوب سهل الحسينية بمحافظتي الشرقية الدقهلية . وكانت تجاور أكثر من محافظة في حدودها الإدارية بالبحيرة ، وتقلصت لأربع محافظات فقط هي :(

بورسعيد في الشمال الشرقي من البحيرة –الشرقية من الجنوب والجنوب الشرقي – دمياط من الشمال والشمال الغربي –الدقهلية من الجنوب والجنوب الغربي) .

تبلور الكيان الإداري المسمي بمديرية الدقهلية بمنطقة الدراسة، وتكون إقليم المنزلة ضمن مراكز المديرية؛ ليضم ويشرف إدارياً علي المساحة المحيطة بحيرة المنزلة بمنطقة الدراسة . وقد أنفصل هذا الإقليم من رحم مركز دكرنس عام ١٩٢٩ م بعدد نواحي بلغت ٤٣ ناحية ، تقلصت إلى ٣٠ ناحية فقط قبل تعداد ١٩٣٧ م . ظل مركز المنزلة يشرف إدارياً علي المساحة شمال منطقة الدراسة علي بحيرة المنزلة حتى عام ١٩٦٠ م؛ حيث إنشيء قسم المطرية عام ١٩٦٠ م . واقتطع ثلاث قرى من قرى مركز المنزلة بمساحة ٣٥ كم ٢ .

اتخذ مركز المطرية واجهة ساحلية علي البحيرة . وجاء بتعداد ١٩٨٦ مركزان إداريان بمنطقة الدراسة (الجمالية – ميت سلسيل) ، وقد آثر أن يكون لكل منهما واجهة ساحلية . واقتطعت مساحتيهما من مركز المنزلة .

تنقسم البحيرة جغرافياً إلى خمسة أجزاء هي كما يلي :-

- منطقة المثلث : تقع بالكامل في حدود محافظة دمياط ، ويمثل طريق عزبة البرج دمياط بطول ١٥ كم ضلعه الغربي ، ويمثل طريق دمياط بورسعيد على ساحل البحر المتوسط قاعدته من الشمال . بينما يمثل الضلع الثالث طريق دمياط شطا بورسعيد حتى الديسة من الناحية القبلية . ويرتبط هذه الجزء بالبحيرة الأم عن طريق فتحات في طريق دمياط بورسعيد ، وتبلغ مساحته نحو ٣٣ ألف فدان .
- ثغر البحر : تقع هذه المساحة البالغة ٢٠٠٠ فدان داخل حدود محافظة بورسعيد ، وتعد منطقة معزولة في الجزء الجنوبي الغربي لمدينة بورسعيد، ويحدها الطريق الدولي الدائري للمدينة .
- بوز البلاط : يمتد هذا الجزء في نطاق محافظة بورسعيد شمال البحيرة ، محصورة بين طريق دمياط بورسعيد القديم شمالاً، والطريق الدولي الساحلي جنوباً، ومن الغرب محور الديسة ومن الشرق أول الطريق الدولي . يتغذي هذا الجزء من فتحة الجميل؛ التي تعد أهم مشاكل البحيرة الأمنية، حيث تستغل في أعمال التهريب .

- منطقة الحجر : المنطقة المحصورة بين حدود محافظة الشرقية من الجنوب ومصرف بحر حادوس الفاصل بين محافظتي الشرقية والدقهلية . تقع هذه المساحة البالغة ٣٠٠٠ فدان بحدود محافظة الشرقية ، وتتغذي من مصرف بحر حادوس ومصرف بحر البقر. وظلت هذه المنطقة خاضعة لأشراف الهيئة العامة للثروة السمكية لفترات طويلة .
- البحيرة الأم : تمثل عموم البحيرة بمساحة ٧٥ ألف فدان . وتقع معظمها داخل حدود محافظة الدقهلية .

يتمشي الحد الإداري لمحافظة الدقهلية ببحيرة المنزلة كما يلي :-

تعد ترعة السلام هي الفاصل بين ساحل بحيرة المنزلة والمراكز الشمالية بالمحافظة . وتتماشى حدود محافظة الدقهلية و محافظة دمياط غرباً مع امتداد قناة العناينة الآتية من محافظة دمياط . ويتخذ قناة العناينة حداً صناعياً للحدود الإدارية مع محافظة دمياط بالبحيرة حتى تتصل بقناة الصحراء المارة بالبحيرة من الشمال إلي الجنوب (قناه ملاحية) . ويمتد خط الحدود الشمالي لمحافظة الدقهلية داخل البحيرة مع امتداد ترعة العناينة ويمر بين جزيرتي القرقايشة التابعة لمحافظة دمياط وبين جزيرة الركن التابعة لمحافظة الدقهلية (شمال مركز المطرية بالبحيرة) . ويمتد الحد الإداري ببحر لجان حتى يصل بحدود المحافظة مع محافظة بورسعيد شرق بر القرعة قبالة قطع القرعة بمنطقة بحر الجنكة المقابلة لشمال مركز المنزلة علي البحيرة .

يبدأ الحد الإداري من هذه النقطة ليمتد ناحية الجنوب الغربي حتى يتلاقي مع مصرف حادوس بالقرب من قرية الدقانوة بمركز المنزلة قبل تقاطع ترعة السلام مع مصرف حادوس (حدود محافظة الشرقية مع محافظة الدقهلية) .

تسمى المياه بين هذه الجزر بمسميات مختلفة مثل (بحر الديجو الكبير والصغير، بحر أبوات الكبير – بحر الزرقة – بحر البشمور) . وتوجد عدة جزر بهذه المياه وهي :- (بر الخضرية – بر الشيخ سليم – بر الصجيل – بر أبو لبن – بر حميد – علوة المنفذ – بر الشيخ العزبي سليمان – بوز ركن الغرق – بر بتليتش – جزيرة اللزقة – جزيرة كوم الدهب – جزيرة حمدان – كوم كفري (تل الزاوية) جزيرة السرجة – جزيرة المقطوع) . جميع المناطق تقع في المنطقة غرب قناة الصحراء شرق

محافظة دمياط، وشمال ترعة السلام ، وجنوب الحدود الشمالية لمحافظة الدقهلية بالبحيرة .

تقع في شرق قناة الصحراء عدة جزر بالبحيرة داخل حدود المحافظة منها (بر تل الرحم – بر المعامل – علوة بحر الشرك – جزيرة الركن – جزيرة الفرشة – جزيرة غزالات – بر الحريق " الكرش " – بر البصل – جزيرة السمارة الكبيرة – جزاير الشيخ حسن – جزيرة الطرادية – جزر السمارة الصغيرة و العين والنترو " يمر بهم الحد الإداري بين الدقهلية وبورسعيد ") . وتختلف مسمياتها مثل (منطقة بحر الشرك – بحر الحمرة – بحر المحيجر " البحر الوسطاني ") [١٦]

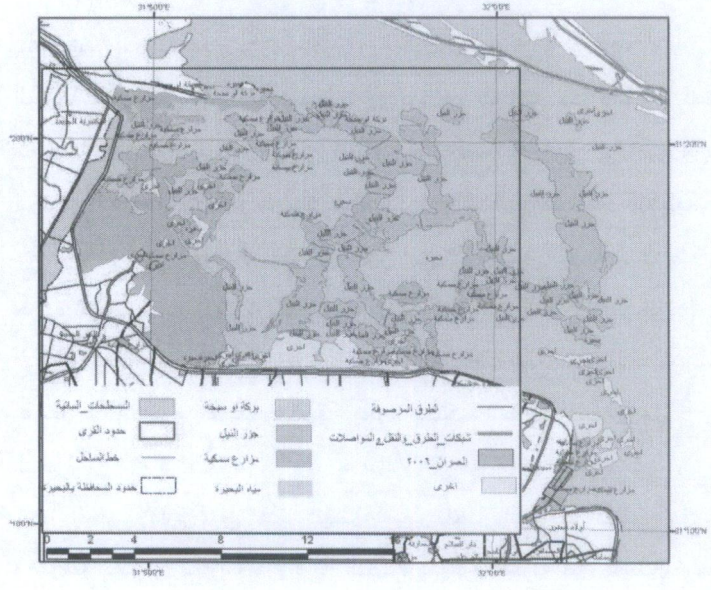

شكل (٣) حدود محافظة الدقهلية ببحيرة المنزلة في الوقت الحاضر

جدول (٣) الوحدات الإدارية المطلة علي بحيرة المنزلة

المراكز	عدد القرى المطلة على البحيرة	% من إجمالي قرى المركز
المنزلة	٨	٢٢.٢
المطرية	٣	١٠٠
الجمالية	٣	٧٥
ميت سلسيل	١	٢٥
الإجمالي	١٥ قرية	المتوسط / ٥٥.٦

يتضح من الجدول (٣) والشكل (٣) مايلي :-

تمثل المراكز الإدارية التي تطل على البحيرة نحو ٢٣.٥ % من جملة مراكز المحافظة. بينما تمثل جملة القرى المطلة على البحيرة نحو ٣١.٩ % من جملة قرى المراكز الأربعة المطلة عليها ، وتمثل نحو ٣.١ % من إجمالي قرى المحافظة . ونظراً لسهولة الوصول بين مدينة المطرية وبين مدينة بورسعيد ؛ فقد تقدم بعض سكانها بطلبات للضم لمحافظة بورسعيد فصلاً عن محافظة الدقهلية نظراً للقرب النسبي من محافظة بورسعيد عن طريق البحيرة ؛ ويعزز ذلك البعد بينهم وبين مدينة المنصورة عاصمة محافظة الدقهلية .

تتسم الوحدات الإدارية المطلة علي بحيرة المنزلة باتخاذها الشكل الشريطي الطولي لاستئثارها بواجهات ساحلية على البحيرة . وتتميز بتحميل مساحات من الأراضي البور علي المساحات المزروعة جنوب الوحدة الإدارية ... واستغلال المساحات الشمالية من الوحدة في الاسترزاع السمكي داخل البحيرة . وتناقصت مساحة البحيرة إلى أقل من ٢٥ % من مساحتها في العهد العربي.

اتبعت الحكومة في الفترات السابقة سياسة تجفيف البحيرة لعدة أغراض منها[١٧] : (التوسع الزراعي لمساحة ٢٠٠ ألف فدان تزرع على ترعة السلام – التوسع العمراني – قلة تدفق مياه البحر – قلة مياه النيل من المصارف – شق بعض الطرق الجديدة مثل " طريق بورسعيد – شطا – دمياط " – إنشاء محطات صرف صحي كما في مساحة ١٠٠٠ فدان خارج مدينة بورسعيد بالبحيرة) . استخدمت عدة قرى

مطلة علي البحيرة كمنافذ لإنزال وخروج الأسماك من البحيرة وهي (النسايمة – الشبول – المطرية – الجمالية – العزيزة) .

قامت الدولة بعمل طلمبات أولاد حمام وطلمبات السرو لتجفيف مساحات كبيرة من الأراضي واستزراعها . وقد قام الأهالي من ناحية أخرى بتجفيف مساحات كبيرة من البحيرة لنفس الغرض. ترتبط العديد من مسميات الوحدات الإدارية بالمراكز الإدارية القريبة من بحيرة المنزلة بمسميات المهنة أو حرفة الصيد أو البحيرة وطبوغرافيتها مثل كلمة (جسر – شط – غيط – هيشة – هاويس ... وغيرها) .

ومن بين مشكلات التقسيم الإداري بالبحيرة اختلاف التبعية الإدارية للجزر حيث توجد ازدواجية في التبعية الإدارية لبعض الجزر بالبحيرة .وتتجلي في تقديم الخدمات المحلية من صرف صحي وتعليم وشق طرق ومواصلات وصحة وتراخيص البناء وعوائد الأملاك .. وغيرها . وتبقي المشكلة الأمنية لهؤلاء السكان وإيواء عناصر إجرامية بهذه الجزر ، أعمال التهريب والإضرار بالأمن العام .

٤-فرع النيل (دمياط) :

يتخذ فرع دمياط حداً إدارياً طبيعياً بين محافظة الدقهلية ومحافظتي الغربية ودمياط. كما يتخذ حداً إدارياً بين مراكز المحافظة (طلخا والمنصورة وشربين) ، بل ويتخذ كحد إداري بين قرى مركز إداري واحد (شربين) . ولابد من إبراز مدى صلاحية فرع النيل (دمياط) كحد إداري بين محافظتين أو بين مراكز محافظة واحدة بل وبين قرى مركز إداري واحد . ويعزز عامل الفصل أنه يمكن أن تتمشي الحدود الإدارية طبيعياً مع مجراه ، وما يعزز عامل الوصل بأن يتم إنشاء كباري وخاصة في حالة المدن والقرى التوائم [١٨].

كانت فروع النيل كثيراً ما تمثل حدوداً إدارية للمقاطعات والأقاليم؛ حيث كان تغيرها يعني تغيراً في حدود هذه المقاطعات . وقد شكلت هذه الأفرع ومجاري المياه الرئيسية التقسيم الإداري لمنطقة الدراسة . وتعد مائية نهر النيل وتوزيع مياه الري من أسس وقواعد التقسيم الإداري ؛ حيث أن الأساس المنطقي الأول للأقسام والحدود الإدارية كان هيدروجرافياً [١٩] . كان موقع مدينة المنصورة كعاصمة إدارية هامشياً بالنسبة لوحداتها الإدارية، وتجاهلها الإداري للمنطقة المقابلة لها علي الضفة الأخرى

للنيل يمزق وحدة إدارية طبيعية ؛ لذلك تم اقتطاع مثلث الغربية (طلخا – شربين – بلقاس) لضمه إدارياً إلى ما هو شرق النيل [٢٠] .

يبلغ طول فرع دمياط ٢٤٥ كم ، يقع به ١٦ جزيرة تتوزع معظمها في الجزء الجنوبي والأوسط ؛ و يرجع ذلك إلى ترسيب معظم الحمولة العالقة بالأجزاء الجنوبية والوسطى من الفرع تبعاً لهدوء تيار المياه الناتجة عن انخفاض التصرفات .

جدول (٤) : المراكز الإدارية والقرى المطلة علي فرع دمياط

المراكز	عدد القرى	% من إجمالي قرى المركز
١–المنصورة	١٣	٢١.٣
٢–ميت غمر	١٢	٢٢.٦
٣–أجا	١٢	٢٠.٣
٤–شربين	١٢	٤٦.١
٥–طلخا	١١	٤٤
الإجمالي	٦٠ قرية	متوسط ٣٠.٦

يتضح من الجدول (٤) أن نسبة القرى المطلة علي فرع دمياط تمثل نحو ٢٧.٥ % من إجمالي قرى هذه المراكز الخمسة.وتمثل نحو ١٢.٤ % من إجمالي قرى المحافظة . ويستأثر مركز المنصورة بأكبر عدد من القرى المطلة علي الفرع . ويأتي مركز طلخا بأقل عدد قرى مطلة عليه .

يتضح أن مواضع القرى المطلة على الفرع تقع في موقع هامشي بالنسبة للوحدة الإدارية لاستئثارها بالواجهة الساحلية المطلة علي الفرع ، وتتأصل هذه الميزة حتى في البيوت والمساكن المطلة علي ساحل المجرى من الجانبين . وتتخذ معظم القرى الشكل الطولي أو الشريطي مع امتداد المجرى المائي . كما يتضح في شكل مركزي (ميت غمر وأجا) وتتجاور الوحدات الإدارية بشكل شريطي ثم تكبر مساحتها بداخل المركز بشكل عرضي. ومنها قرى (ميت ناجي – صهرجت الكبرى – ميت محسن – كفر أبو نبهان بمركز ميت غمر ، وقرى طنامل الغربي– المندرة – كفر المندرة – الديرس وكفر لطيف بمركز أجا) .

بينما القرى الواقعة في كنف ثنية فإنها تستأثر بواجهة كاملة كأنها شبه جزيرة ؛ حيث تحتوي الثنية في مساحتها الإدارية. وتتمثل في قرى (منية سمنود – ميت أبو الحارس – شبراويش – ميت دمسيس وكفر أبو جراح بمركز أجا ، وقرى ميت بدر خميس – كفر البرامون – بداوي بمركز المنصورة ، وقرية محلة أنشاق بمركز شربين) .

انضمت العديد من الجزر علي طول مجرى فرع دمياط إلى السهل الدلتاوي . وقد نتجت عن عمليات النحت والإرساب بالمجرى أراضي تسمي أراضي طرح النهر . وقد انضمت جزيرتي دقادوس والحاجبى لمدينة ميت غمر ، وجزيرة الورد لمدينة المنصورة نتيجة انحسار المياه بالفرع بعد بناء السد العالي.

تتباين أطوال الحدود الإدارية التي تتمشي مع فرع دمياط ؛ يبلغ طول الحدود الإدارية النيلية مع محافظة الغربية نحو ٥٧.٥ كم ، بينما يبلغ طول حدودها النيلية مع محافظة دمياط نحو ١٩.٩ كم . يبلغ طول فرع دمياط داخل حدود محافظة الدقهلية (حد إداري داخلي بين مراكزها) نحو ٤٢ كم . تم تقسيم فرع النيل قبالة محافظة الدقهلية إلي أربعة قطاعات ضمت أجزاء من المحافظات المجاورة :- أولها: يمتد من شمال مركز كفر شكر بمحافظة القليوبية حتى قرية شبرا النمل بمركز السنطة – محافظة الغربية. بينما القطاع الثاني : يمتد من قرية شبرا النمل بمركز السنطة حتى قرية نوسا البحر بمركز أجا . أما القطاع الثالث : يمتد من قرية نوسا البحر حتى قرية البلامون بمركز المنصورة . ويمتد القطاع الرابع من قرية البلامون حتى نهاية حدود المحافظة مع محافظة دمياط .

يتضح من الجدول (٥) والأشكال (٤ ،٥ ، ٦ ، ٧) أن القطاعين الثاني والرابع قطاعات متعرجة بينما القطاعين الأول والثالث أقرب إلى الاستطالة منها للتعرج . يبلغ متوسط عرض الثنيات بالمجري نحو ٥.٢ كم ، ومتوسط عرض الثنيات ٢.٣ كم

جدول (٥)

قطاعات فرع دمياط قبالة محافظة الدقهلية [٢١]

القطاع	طول النهر	درجة التعرج	عرض	عدد الجزر	متوسط طول	كثافة الجزر
الأول	٣١.٥	٧٩	٣١٢	٧	٧٥٠	١٦٧
الثاني	٢٧	٧٣	٢٥٦	١	٩٠٠	٣٣
الثالث	٢٣	٦٤	٢٨٤	١	٦٢٥	٢٧
الرابع	١٩.٩	٥١	٢٦١	٣	١٠٨٠	٦١
المتوسط	–	٦٦.٧	٢٧٨	١٢	٨٣٨.٧	٧٢

– الحد الإداري بفرع دمياط بين محافظتي الدقهلية والغربية :

يبدأ الحد الإداري جنوب محافظة الدقهلية بوسط مجرى فرع دمياط. ثم ينحاز غرباً ليضم جزيرة (تفاهنة العرب ٠.١١٥ كم ٢) جنوب المحافظة لتتبع محافظة الغربية . بعدها ينحاز الحد الإداري ناحية الشرق حتى يصل قبالة قرية كفر ميت العز ، حيث توجد جزيرة بمساحة (٠.٣١٥ كم٢) تتخذ الشكل الطولي بوسط المجري قبالة قرية صهرجت الكبرى. يشطرها الحد الإداري ويضم ثلثها الشرقي لمحافظة الدقهلية ويضم الثلثين لمحافظة الغربية. بعدها ينحاز الحد الإداري غرباً ، ثم يتوسط المجري . يشطر الحد الإداري جزيرة (٠.٣٥٣ كم٢) قبالة قرية كفرالنعيم وعزبة شاهين نصفيين بين محافظتي الغربية والدقهلية.ثم ينحاز الحد شرقاً ليضم جزيرة كفر حنوت (٠.١١٦ كم ٢) قبالة كفر سرنجا لمحافظة الغربية. ثم يتوسط الحد المجري حتى جزيرة منية سمنود أكبر جزر الفرع (٠.٦٥٨ كم ٢) ، وتقع في كنف ثنية منية سمنود.

الحد الإداري بفرع دمياط داخل حدود محافظة الدقهلية (قبالة مركزي طلخا والمنصورة) : ينحاز الحد الإداري جنوب (قرية كفر العرب – طلخا) ناحية الغرب . توجد أراضي مغمورة بالمياه قبالة قرية ميت نابت بالناحية الغربية للمجري . ثم يتوسط الحد المجرى ،ثم يتجه غرباً مع ثنية ميت بدر خميس. ثم يتوسط الحد الإداري المجرى مرة أخرى بعد الثنية. توجد أراضي بالمجرى تتصل بالساحل الشرقي قبالة مدينة المنصورة . وينحاز الحد غرباً قبالة محطة الكهرباء وشركة الأسمدة

الكيماوية شمال مدينة طلخا، ويكاد يلتصق مع الساحل الغربي للمجرى .وتوجد أراضي مغمورة بالمياه بالجانب الغربي للمجري مما يوجه الحد شرقاً قبالة قرية الخيارية ؛ حيث توجد أراضي مغمورة بشرق المجري.

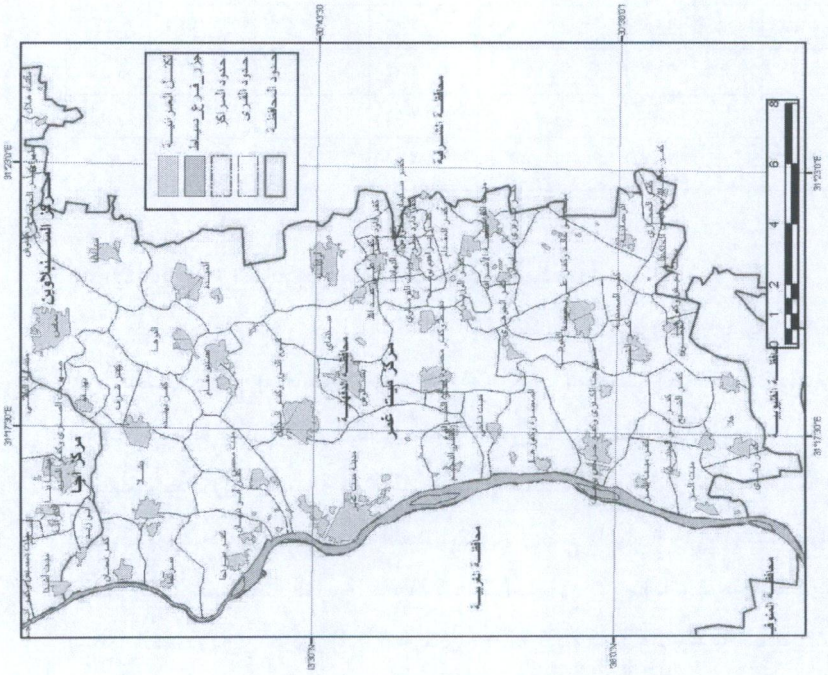

شكل (٤) فرع دمياط قبالة مركز ميت غمر

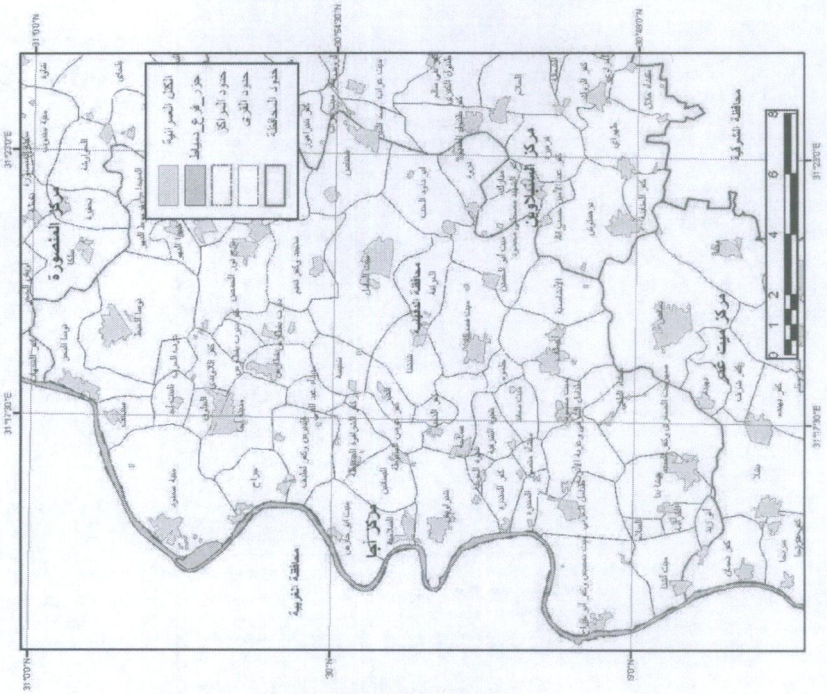

شكل (٥) فرع دمياط قبالة مركز أجا

ثم ينحاز الحد غرباً قبالة قرية الطويلة بمركز طلخا . يتسع المجرى قبالة قرية البدالة وينثني مكوناً أراضي مغمورة بالمياه بالمجرى في كنف ثنية البرامون . ويتوسط الحد المجرى ؛ رغم وجود شريط مغمور من المياه بشرق المجري قبالة قرية كفر الطويلة بمركز طلخا . ويتجه الحد غرباً ثم يتوسط المجرى حتى ثنية قرية كفر البرامون ، بعدها ينحاز شرقاً لوجود أراضي مغمورة بالمياه بكنف الثنية .

يتجه الحد الإداري شرقاً قبالة قرية بداوي ثم يتجه غرباً ، ثم يتوسط المجرى مع بداية حدود مركز شربين . توجد جزيرة دنجواي (٠.١٨٤ كم ^{٢}) بوسط المجرى . ويتسع المجرى قبالة قرية الحطبة بمركز شربين . ويخرج الحد الإداري من المجرى ليضم قريتي أنشاق وبساط كريم الدين من الناحية الشرقية للفرع ثم يعود مرة أخرى للمجرى.

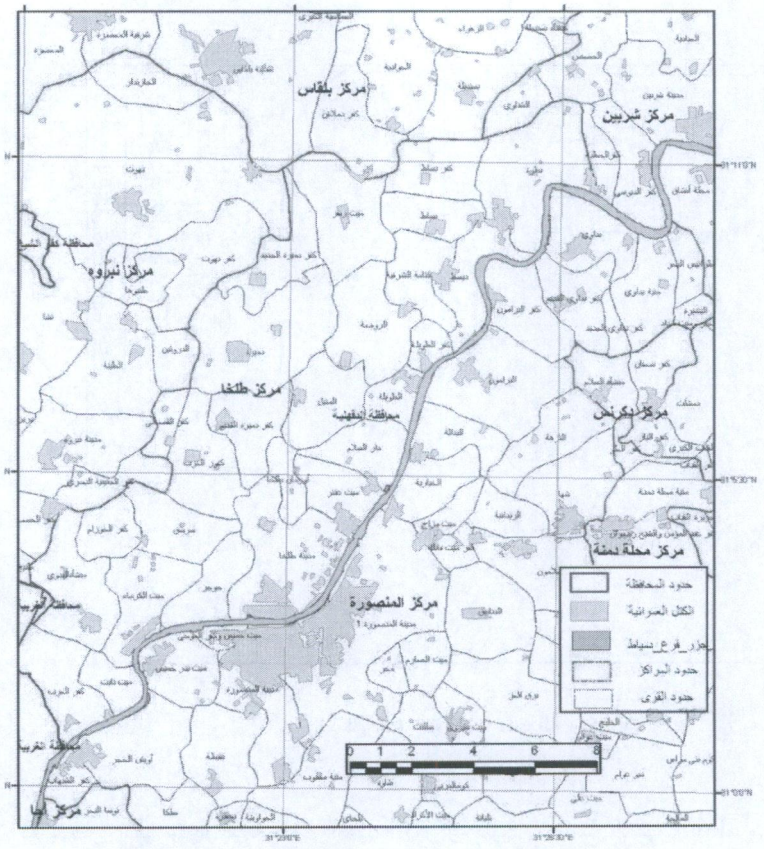

شكل (٦) فرع دمياط قبالة مركزي المنصورة وطلخا

- الحد الإداري بفرع دمياط بين محافظتي دمياط والدقهليه :

يبدأ الحد الإداري منحازاً ناحية الشرق لوجود جزيرة شرمساح (٠.٠٧٨ كم ٢). يتجه الحد الإداري شرقاً ليضم الجزيرة إلى مركز شربين كما هو موضح بخرائط (١: ٥٠٠٠٠ – لوحة دمياط).ولكنها على الطبيعة تابعة لمركز الزرقا بدمياط.وهي جزيرة طولية . ثم يتوسط الحد الإداري المجرى حتى تعترضه جزيرة ميت الخولي (٠.١٥٥ كم ٢) ، وينحاز غرباً ليضم الجزيرة إلى محافظة دمياط . ثم ينثني الفرع قبالة قرية الضهرية ، ويتوسط الحد الإداري المجري ، ثم يتجه غرباً ليضم جزيرة مغمورة بالمياه بوسط المجرى لمحافظة دمياط في ثنية كفر الترعة القديم . ثم يتوسط الحد الإداري المجرى مع نهاية حدود مركز شربين مع محافظة دمياط . حيث توجد جزيرة شرباص في بداية حدود محافظة دمياط بوسط المجرى .

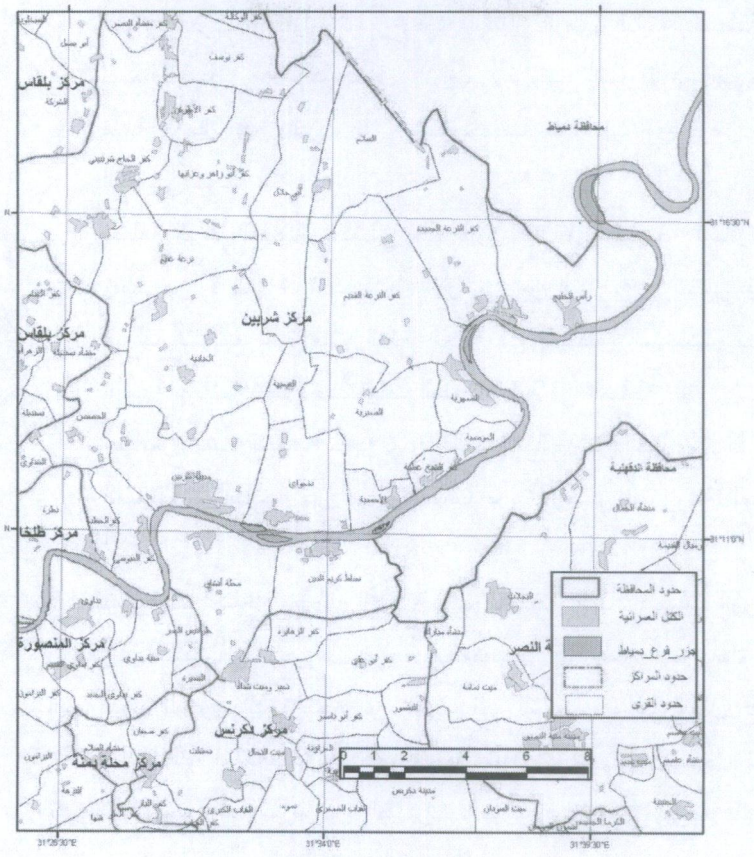

شكل (٧) فرع دمياط قبالة مركز شربين

٥- ساحل البحر المتوسط :

تطل محافظة الدقهلية علي البحر المتوسط بجبهة بحرية طولها نحو ١٦.٤٤٠ كم بداية من حدودها مع محافظة دمياط مدينة جمصة ، وحتى حدودها مع مركز بلطيم بمحافظة كفر الشيخ .يمكن تقسيم الطبيعية الساحلية بمنطقة الدراسة إلى ثلاث بيئات متنوعة كالأتي :-

- منطقة الشاطئ الرملي الجرداء : تمتد بعرض ٢٥٠ م علي طول الساحل ، وبالانتقال تدريجياً نحو الأراضي تتباين أشكال الرمال من الهضاب الصغيرة التي تشكل حواجز رملية منخفضة علي طول خط الشاطئ ، إلى كثبان من

الرمال المتحركة ، والتي توجد بها نباتات متناثرة ، ثم إلى كثبان تثبتها النباتات جزئياً أو كلياً . تظهر بعض الكثبان الرملية الثابتة بالمنطقة الساحلية للمحافظة حتى ١٥ كم داخل الأراضي . يتسع الشريط الساحلي ، وتتزايد نسبة الرمال فيه بالقرب من مدينة جمصة مما يزيد من فرص الاستثمار السياحي حولها .

- منطقة البرك الملحية : تغطي هذه البرك المناطق الواسعة المتأثرة بالملح ، وتمتد من ٢ إلى ٣.٥ كم داخل الأراضي من الشاطئ ، وتنتشر بين الكثبان الرملية . وتقع مستنقعات الملح الجافة في المناطق المنخفضة بين الكثبان الرملية . بينما تظهر مستنقعات الملح الرطبة في المناطق التي بها مستويات عليا من المياه الجوفية نتيجة تسرب المياه المالحة من البحر .
- المستنقعات الناتجة عن مياه الصرف من الأراضي المزروعة المحيطة بها (٢٢).

يتميز خط الساحل بمنطقة الدراسة بضحالة عمق المياه ؛ بسبب الرواسب التي كان يلقى بها النيل في البحر كل عام ، وساهمت في قلة عمق البحر أمام الساحل . وتأثير التيار البحري الذي يتجه من الغرب إلى الشرق ، والذي يعمل على جرف الرواسب الساحلية أمامه، وتزداد كلماً اتجهنا شرقاً (٢٣). وخلو الساحل من الجزر والكهوف والأقواس .. وغيرها من الظاهرات الجيومورفولوجية ؛ ويرجع ذلك لانبساط الساحل بالمنطقة . ماعدا اللسان قبالة مدينة جمصة ، والذي يمتد من الغرب في اتجاه الشرق .

يتميز التقسيم الإداري بالمنطقة المطلة علي ساحل البحر المتوسط بالأتي :-
يطل مركز بلقاس فقط على خط الساحل. وتطل منه ثلاث وحدات إدارية فقط (مدينة جمصة ، الحفير والأمل – قلابشو). وتمثل ١٠.٣ % من جملة قراه . تتميز بكبر مساحاتها وتحميل مساحات بور عليها عدا مدينة جمصة (مصيف). كما تتميز هذه الوحدات بكثرة عدد توابعها الإدارية وخاصة أن معظمها قراه خريجين (قطاع حفير شهاب الدين) والممتد بين محافظة كفر الشيخ والدقهلية . وهذا ما يعزز زيادة عدد

التوابع المرتبطة بنشاط الاستصلاح ، وعدم النضج الإداري بالمناطق الشمالية من مركز بلقاس .

وتضم الوحدات الإدارية المطلة علي ساحل البحر المتوسط ٥٣ تابعاً توزيعهم كما يلي (الحفير والأمل يضم ٤٠ تابعاً ، قلابشو ١٣ تابعاً) ، وتمثل نحو ١١.٧ % من إجمالي توابع المركز . كما يوجد بمنطقة الدراسة حقول غاز أبو ماضي والمنطقة الصناعية بجمصة ، والتي تتسم بخصائص عمرانية منفردة . ويمر الطريق الدولي الساحلي جنوب خط الساحل لمسافة ١٩ كم طولي داخل حدود مركز بلقاس. ويخدم المنطقة الصناعية بجمصة والتجمعات العمرانية التعدينية والصناعية، وهذا ما يستدعي إعادة استغلال المنطقة ، وإعادة تقسيمها الإداري. كما توجد مشاكل إدارية بمدينة جمصة كمنطقة حدودية مع محافظة دمياط .

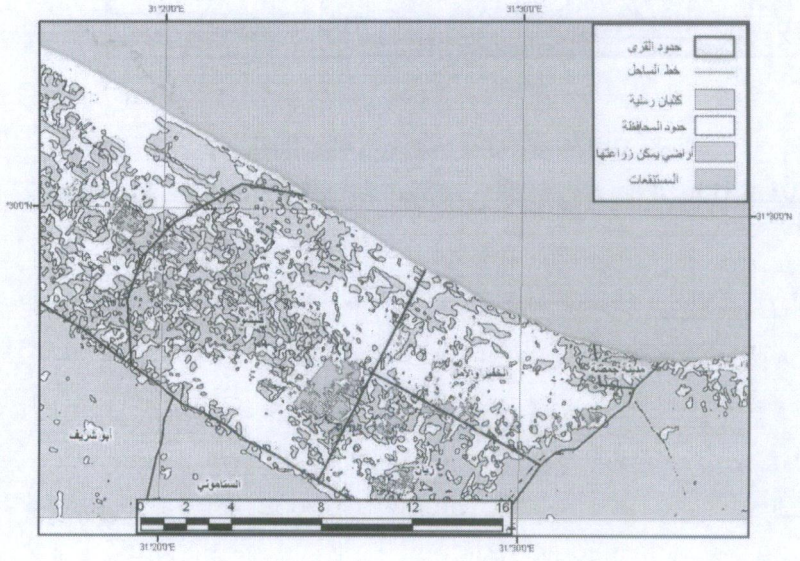

شكل (٨) خط ساحل البحر المتوسط بمحافظة الدقهلية

وتتمثل في وجود محطة الكهرباء والمياه التي تغذي المدينة في حدود محافظة دمياط واختلاف تبعية جمصة البلد .

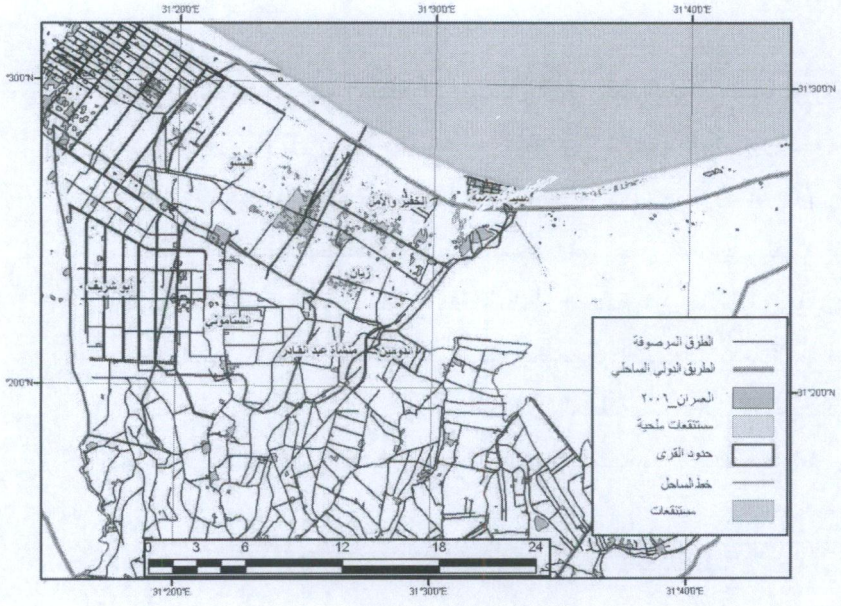

شكل (٩) خط ساحل البحر المتوسط وشبكة الطرق بالمنطقة

ثانياً : العوامل الجغرافية البشرية المؤثرة في التقسيم الإداري لمحافظة الدقهلية :

١- التغيرات السكانية :-

يعد توزيع السكان من العوامل الجغرافية الهامة والمؤثرة في التقسيم الإداري . إذ يعد السكان عامل حيوي متحرك داخل الوحدة الإدارية . تنشأ هذه الحركة من الزيادة الطبيعية (الفرق بين عدد المواليد وعدد الوفيات) ، أو من الهجرة الوافدة أو المغادرة . قد لا يكون توزيع السكان متساوياً ولا متوازناً بين الوحدات الإدارية ؛ إذ يكون التقسيم الإداري أكثر عدالة إذا ما أرتبط بتوزيع السكان . كلما تقارب عدد السكان في الوحدات الإدارية كان ذلك أفضل على الأقل بالنسبة للخدمات التي تقدم لهؤلاء السكان . سمة افتراض نظري أن الإدارة تكون أكثر فاعلية إذا ارتبطت بحجم معين أو حدود دنيا وقصوى للظاهرة محل الإدارة [٢٤] .

تزايد عدد السكان بمنطقة الدراسة بمتوسط معدل تغيير سنوي ما بين تعداد ١٨٨٢ وحتى عام ٢٠٠٦ نحو ١.٣٨ سنوياً . وبلغ متوسط معدل تغير سكان المحافظة (للخمسة تعدادات الأخيرة) منذ تعداد ١٩٦٠ وحتى تعداد ٢٠٠٦ نحو

١.٧٨٤ . بينما بلغ متوسط معدل تغير سكان الجمهورية لنفس التعدادات نحو ١.٧٨٨ . تناقص معدل التغير السكاني بمحافظة الدقهلية عن المعدل العام للجمهورية نظراً لظروف الحروب مع إسرائيل وتهجير بعض السكان . ويعزز بطيء هذا المعدل نزوح السكان المحليين عن سكن المحافظات القريبة من محافظات القناة .

جدول (٦) : تغير سكان محافظة الدقهلية/ جمهورية مصر العربية (١٩٦٠-م٢٠٠٦)

سنوات التعداد	سكان محافظة الدقهلية			سكان جمهورية مصر العربية		
	عدد السكان	الزيادة	معدل	عدد السكان	الزيادة الحقيقة	معدل
١٩٦٠	٢٠١٤٨٨٣	–	–	٢٥٩٨٤١٠١	–	–
١٩٧٦	٢٠٨٠٤٦٦	٦٥٥٨٣	٠.٢٠	٣٦٦٢٦٢٠٤	١٠٦٤٢١٠٣	٢.١
١٩٨٦	٣٤٨٤١٠٢	١٤٠٣٦٣٦	٥.٠٩	٤٨٢٠٥٠٤٩	١١٥٧٨٨٤٥	٢.٧
١٩٩٦	٤٢٢٣٩١٩	٧٣٩٨١٧	١.٩١	٥٧٠٣١٨٥٣	٨٨٢٦٨٠٤	١.٦
٢٠٠٦	٥٠٢٢٩٥٩	٧٩٩٠٤٠	١.٧٢	٧٢٧٩٨٠٣١	١٥٧٦٦١٧٨	٢.٤

وقد تزايد هذا المعدل وأقترب من ضعف معدل الجمهورية بعد اتفاقية السلام مع إسرائيل ١٩٧٩ م وتزايد فرص الاستثمار والاستصلاح الزراعي والاستيطان للعديد من مناطق المحافظة (قطاع خفير شهاب الدين وقلابشو وأبو ماضي وزيادة المراكز الإدارية علي جوانب البحيرة .

استقر معدل التغير السكاني في المحافظة بعد عودة المهجرين ،وبعد إنشاء مراكز إدارية جديدة إبان تعداد ١٩٨٦ م . وقد أصبحت الزيادة السكانية نابعة من الداخل ، وليست من الخارج . وأصبحت زيادة عدد النواحي الإدارية والمراكز نتيجة طبيعة لزيادة عدد السكان المستمرة بمنطقة الدراسة . سجل معدل التغير السكاني أعلى معدلاته في المراكز الإدارية الشمالية واسعة المساحة بشمال المديرية مثل مركز دكرنس والسنبلاوين وفارسكور والمنصورة ؛ نظراً للحاجة إلى الأيدي العاملة في الزراعة. بينما قل معدل التغير السكاني بالمراكز الجنوبية كما في مراكز (أجا وميت غمر) حيث حد الوعي ومستوى التعليم من ارتفاع نسبة الإنجاب بين السكان ، وكذلك قلة مساحات الأراضي الزراعية بالحيازات .

ويتضح من الجدول (٧) والشكل (١٠) ما يلي :

تغير مؤشر التغير السكاني بالسالب عقب استقطاع نواحي وتغيير تبعيتها الإدارية، وتم نقل عدد سكانها بالتعداد حسب التبعية الجديدة سواء بالفصل أو بالضم أو بتكوين وحدات إدارية جديدة . وقد وضح ذلك جلياً في تناقص عدد سكان مركز دكرنس عقب فصل مركز المنزلة من داخله. وكذلك مركز المنزلة عند إنشاء المراكز التالية (المطرية – الجمالية – ميت سلسيل) وجميعها من داخله . كما تعرض مركز طلخا لهبوط مؤشر تغير السكان به بالسالب في تعداد ٢٠٠٦ نظراً لفصل مركز نبروه منه . مما يؤكد ارتباط مؤشر معدل التغير السكاني بتغير عدد النواحي وبعمليات الفصل والضم الإداري. وتعد الفترة ما بين تعدادي ١٩٠٧ – ١٩١٧ أقل الفترات في معدل تغير سكان مديرية الدقهلية ؛ ويرجع ذلك لقلة المراكز الإدارية وقتها (ستة مراكز) ، ولقصر الفترة بين التعدادين (عشر سنوات) ، بينما تعد الفترة بين تعدادي ١٩٣٧ – ١٩٤٧ م من أعلى الفترات في معدل التغير السكاني بالمديرية .

جدول (٧) : معدل التغير السكاني بمنطقة الدراسة من تعداد ١٩٠٧ وحتى تعداد ٢٠٠٦ م[٢٦]

/	١٨ ٨٢	١٩٠٧ ١٩١٧	١٩١٧ ١٩٣٧	١٩٣٧ ١٩٤٧	١٩٤٧ ١٩٦٠	١٩٦٠ ١٩٧٦	١٩٧٦ ١٩٨٦	١٩٨٦ ١٩٩٦	١٩٩٦ ٢٠٠٦
١-	١.٥	١.٣٤	-١.٤١	٢.٠٧	٣.١٥	١.٠٤	٢.٥٧	١.٨٨	-١.٤٠
٢-	١.٠	-	١.٤٨	١.٧٩	-	-	-	-	-
٣-	٠.٨	١.١٦	٠.٨٤	٢.٤٤	٢.٦٥	-٢.٣٩	٠.١١	١.٨٦	١.٠٨
٤-	٠.٦	١.٤٩	١.١٤	-٢.٤٦	٢.٤٣	١.٣٣	٨.٢٢	-٠.٩٨	١.٨٥
٥-	٠.٥	٠.٤٨	٠.٤٤	٠.٥٨	١.٦٧	٠.٦٢	٥.٢٥	١.٨٧	١.٧٤
٦-	٠.٥	٠.٨٤	٠.٦٩	-٠.٠٨	٠.٥١	-	٠.٣٩	١.٨٣	١.٧٦
٧-	-	-	-	٢.٦١	١.٥٦	-٠.٦٤	٩.٢١	-٠.٠٨	١.٨٧
٨-	-	-	-	-	-	١.٣٤	-٠.٩١	١.٩٦	-٣.٥٠
٩-	-	-	-	-	-	٠.٨٣	٣.٧١	٢.٠٨	١.٦٨
١٠-	-	-	-	-	-	-٠.٣٧	٥.٩٥	٢.٠٥	١.٦٥
١١-	-	-	-	-	-	١٢.٥	١٥.١١	١.٨٣	١.٨٨
١٢-	-	-	-	-	-	-	-	١.٨٧	١.٨٠
١٣-	-	-	-	-	-	-	-	٢.١٦	٢.١٢
١٤-	-	-	-	-	-	-	-	-	١.٧٨

١٥-	-	-	-	-	-	-	-	-	١.٦٥
١٦-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
١٧-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
١٨-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المحا	٠.٨	٠.٧٨	١.٠٥	١.٤٨	١.٩٩	٠.٢٠	٥.٩	١.٩١	١.٧٢

على الرغم من قلة عدد النواحي الإدارية بالمديرية إلا أن معدلات تزايد عدد السكان بالمراكز الإدارية ظلت في زيادة مضطردة ، وهذا ما يؤكد أن التغيرات الإدارية قد جاءت مواكبة لزيادة عدد السكان أكثر من زيادة عدد الوحدات الإدارية ، وعزز ذلك تفتيت الوحدات الإدارية الكبرى ، وتغير الصفة الإدارية للتوابع نظراً للنمو السكاني .

تعكس الكثافة السكانية المستمرة بمراكز المحافظة تزايد عدد السكان رغم ثبات المساحة، مما يعزز لفكرة الفصل الإداري. وقد تغيرت الكثافة السكانية مع تغير عدد الوحدات الإدارية وكثافتها أيضاً . وتغير متوسط عدد سكان القرى بكل مركز . وتباينت الخدمات المقدمة لكل قرية أو وحدة محلية (القرية الأم) . وقد ورد بالقانون ١٢٤ لسنة ١٩٦٠م علي ضرورة اتخاذ عدد السكان العامل الرئيسي في التقسيم الإداري . وكذلك اتخاذ التعداد (الحدود الإدارية) بدلاً من جباية الضرائب (الحدود المالية) ؛ كما كان متبع في التعدادات السابقة لتعداد ١٩٦٠ م .

تتجلي أهمية السكان وتوزيعهم سياسياً في ممارسة العملية الانتخابية بداية من تقسيم الدوائر الانتخابية وحتى ممارسة العملية نفسها في اختيار من يمثلهم، تقوم الحكومات على دعم مرشحي الحزب الحاكم بالتلاعب في تقسيم الدوائر الانتخابية . يتم تغير التبعية الإدارية قبل إجراء أعمال الانتخابات (تفتيت وتكتيل الدوائر الانتخابية). هذه التغيرات الإدارية هي من شأنها تقليل عدد الأصوات الانتخابية أو زيادتها لصالح مرشح بعينه دون الأخر. و حدث ذلك كثيراً بمنطقة الدراسة بإلغاء قرية من جدول القرى لإقصاء الأصوات الانتخابية للمرشح المنافس ومنها (إلغاء ناحية أبعادية دروة سنة ١٩٣١ م بسب السياسة الحزبية من الواجهة الإدارية فقط، ثم إعادتها مرة أخرى

- عام ١٩٣٥ ، و إلغاء ناحية منشأة عبد النبي إدارياً (قرية محمود بك عبد النبي الكبير – عضو مجلس النواب) بسبب السياسة الحزبية ، وتم إعادتها من الواجهة الإدارية عام ١٩٣٥ ، وكذلك تغير أسم ناحية منشأة الطاهرى " نسبة إلى إبراهيم بك الطاهرى – كبار الملاك ومرشح لعضوية مجلس النواب " ليرجع إلى أسمها السابق الخرابة سنة ١٩٣٠ م ، وحذف أسمه من أسم القرية ، وتم تسميتها بالعامرة سنة ١٩٣٣ م ،و فصل قرية منشأة هلال إدارياً عام ١٩٠٨ م ، وفصلت مالياً سنة ١٩٣٤ من زمام قرية صافور . وتنسب منشأة هلال إلى صاحبها حسين بك هلال المحامي وعضو مجلس النواب عن مديرية الدقهلية) .

لابد من إعادة هيكلة الحدود الإدارية لمواجهة التزايد السكاني واحتوائه داخل أطر إدارية مع توجيه الزيادة إلى المراكز الإدارية قليلة الكثافة كبيرة المساحة (مركز بلقاس) . ومتابعة تغير عدد السكان بعد كل تعداد على كافة الوحدات الإدارية لعمل التوازن الإداري سوء بالضم أو بالفصل .

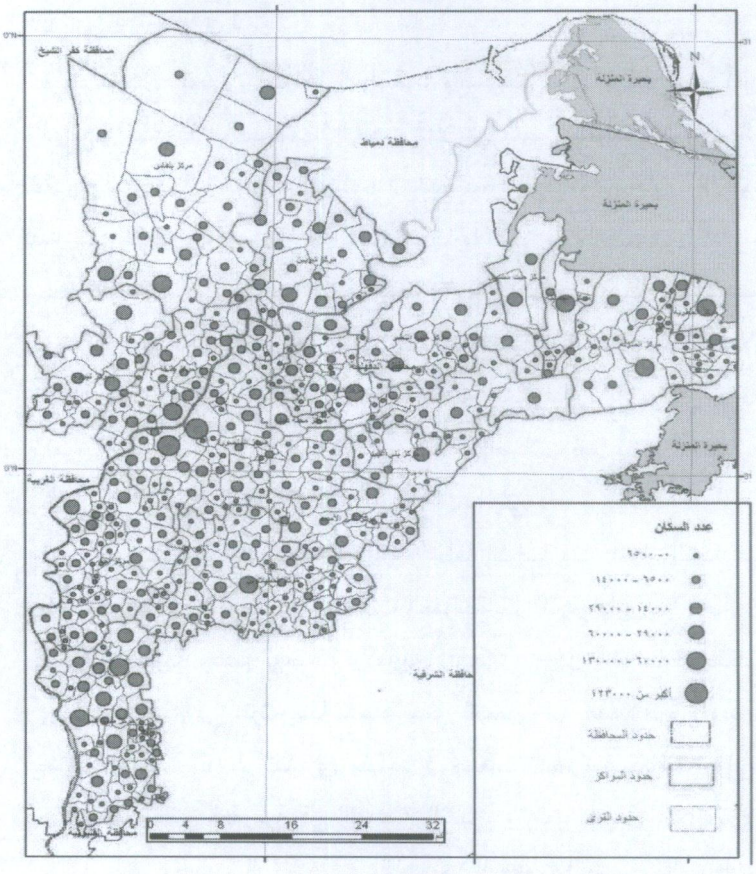

شكل (١٠)

توزيع السكان بالنقط النسبية بمحافظة الدقهلية حسب تقديرات عام ٢٠١٠ م

ويرجح أن قرار إنشاء مركز محلة دمنة فصلاً عن مركز المنصورة عام ٢٠٠٩ م كان لأغراض سياسية لإقصاء تيار بعينه قبل الانتخابات البرلمانية عام ٢٠١٠ م . اقتطعت سبع قرى من شمال مركز المنصورة . وتم ضمهم في مركز محلة دمنة ؛ وذلك حتى يتم التعامل معه في دائرة محدودة . وإدخال أكثر من مرشح لتقليل فرصته في الفوز بالمقعد . وقد تم رفض طلب عضو مجلس الشورى عن محافظة الدقهلية لفتح باب المناقشة في تعديل حدود دائرة انتخابية بالمحافظة عام ٢٠١٢ م .

٢- المحلات العمرانية :

تباينت أشكال العمران بمنطقة الدراسة ، وأصبحت تمثل شبكة يضم نسيجها القرى والتوابع، وتكاد تلتحم ببعضها البعض .إلا أن بعض المراكز لا يزال العمران فيها متناثراً؛ إما نتيجة للظروف الطبيعية السائدة كفقر التربة وقلة الموارد الاقتصادية ، أو لقلة عدد السكان ، وحداثة هذه المراكز إدارياً . لا يرتبط التقسيم الإداري بتقسيمات مكانية فحسب، أو حتى بأعداد سكانية . لكن الإدارة ترتبط بحدود عمرانية وهى المحلات أو المراكز العمرانية التي يقيم فيها السكان . ويتأثر التقسيم الإداري بنمط العمران ومدى تركزه أو انتشاره على المنطقة الجغرافية . بل ومدي كثافة المحلات العمرانية ومعدل التباعد فيما بينها ، ووسائل المواصلات فيما بينها[٢٧] .

يتضح من الجدولين (٨، ٩) والشكل (١٠) ما يلي :-

تغيرت أعداد المحلات العمرانية بمنطقة الدراسة منذ إجراء التعدادات ، وقد أثر ذلك على معدل التباعد بين المحلات العمرانية بكل إقليم إداري من تعداد لأخر لتغير الحدود الإدارية وعدد الوحدات الإدارية . يعكس معدل التباعد للتجمعات العمرانية بمنطقة الدراسة في فترة زمنية معينة مدي التعمير في هذه الفترة . وقد بدأ التعمير بمنطقة الدراسة بنمط انتشاري متباعد للتجمعات العمرانية كمرحلة أولى. ثم زادت كثافة التجمعات العمرانية في المرحلة الثانية. وتوالت مراحل التكثيف في المراحل التالية حتى وصلت إلى أدنى مسافات جغرافية،أو ما يسمي بالمسافات الحرجة . والتي يمكن أن تؤدي إلى تلاحم التجمعات العمرانية في حالة تجاورها . وقد تكررت ظاهرة التلاحم كثيراً في منطقة الدراسة كضم مدينة المنصورة لعدة قرى تلاحمت معها (كفر البدماص – قولنجيل – جديلة – سندوب – كفر المناصرة) . تلاحم مدينة تمي الأمديد مع كفر محمد التمساح.وتلاحم قرى (ميت الحلوج – منية مجاهد – ميت رومي) ضمن كردون مدينة دكرنس. ضمت قري(ميت عزوز – كفر البطل – دقادوس – الحاجبى) ضمن كردون مدينة ميت غمر.ضمت قرى (ميت الطاهر وميت الخولي مؤمن والدراكسة) لكردون مدينة منية النصر .

جدول (٨)

تغير أعداد النواحي بمنطقة الدراسة في الفترة بين تعدادي (١٨٨٢ -٢٠٠٦)

المراكز	١٨	١٩	١٩	١٩	١٩	١٩	١٩	١٩	١٩	٢٠
ميت	٩٨	٨١	٨١	٣٨	٧٣	٥٣	٥٠	٥٠	٥٢	٥٣
دكرنس	٩٤	٩٣	٩٣	٥٥	٥٥	٥٧	٦٠	٤٤	٤٧	٣٥
السنبلا	٨٧	٨٣	٨٣	٨٩	٦١	٦٥	٧٥	٨٠	٦١	٦٧
ميت	٧٣	٦٨	٦٨	٦٧	٦٦	٦٢	٥٦	٥١	٥٨	٥٩
المنصـ	٦١	٦٤	٦٤	٦٥	٦١	٦٤	٦١	٦٣	٦٤	٦١
فارسكو	٥٤	٣٦	٣٦	٤٦	٣٣	–	–	–	–	–
المنزلة	–	–	–	٣٠	٣٠	٤٠	٣٨	٣٩	٣٦	٣٦
ديرب	–	–	–	–	٣٨	–	–	–	–	–
طلخا	–	–	–	–	–	٤٣	٤٤	٤٤	٤٤	٢٥
شربين	–	–	–	–	–	٢٣	٢٥	٢٥	٢٦	٢٦
بلقاس	–	–	–	–	–	٢١	٢٥	٢٥	٢٦	٢٩
المطر	–	–	–	–	–	–	٣	٤	٤	٣
منية	–	–	–	–	–	–	–	١٨	١٩	٢٠
الجمال	–	–	–	–	–	–	–	١	١	٤
تمى	–	–	–	–	–	–	–	–	٢٢	٢٢
نبروه	–	–	–	–	–	–	–	–	–	١٨
بنى	–	–	–	–	–	–	–	–	–	١٥
محلة	–	–	–	–	–	–	–	–	–	٧
ميت	–	–	–	–	–	–	–	–	–	٤
الإجما	٤٦٧	٤٢٥	٤٢٥	٣٩٠	٣٩٠	٤٢٨	٤٣٧	٤٤٣	٤٦٤	٤٨

في الفترة من تعداد عام ١٨٨٢ م وحتى ١٩١٧ م لم يزيد عدد المراكز الإدارية بمنطقة الدراسة عن ستة مراكز إدارية . وقد ظهر مركز ديرب نجم مرة واحدة في تعداد عام ١٩٤٧ م ضمن مراكز المحافظة . تم فصل مركز فارسكور من محافظة الدقهلية بعد تعداد ١٩٤٧ م . ظهرت مراكز طلخا وبلقاس وشربين بمحافظة الدقهلية مع تعداد ١٩٦٠ بعد فصلهم من مديرية الغربية .

جدول (٩) تغير معدل التباعد بين المحلات العمرانية بمنطقة الدراسة في الفترة بين تعدادي (١٩٠٧ -٢٠٠٦) [٢٨]

المراكز	١٩٠٧	١٩١٧	١٩٣٧	١٩٤٧	١٩٦٠	١٩٧٦	١٩٨٦	١٩٩٦	٢٠٠٦
ميت غمر	٢.٢٣	٢.٢١	٣.٢٢	٢.٣٢	٢.٣٥	٢.٤٢	٢.٤٢	٢.٣٨	٢.٣٠
دكرنس	٣.٢٧	٣.٢٧	٣.٣١	٣.٣١	٣.٣٦	٣.٢٨	٢.٤٢	٢.٣٥	٢.٧٢
السنبلاوين	٢.٧٣	٢.٧٦	٢.٢٠	٢.٦٦	٢.٦٤	٢.٤٥	٢.٣٨	٢.٢٢	٢.١٢
ميت	٢.٢٦	٢.٢٣	١.٩٨	١.٩٩	٢.٢٤	٢.٣٦		٢.٣٢	٢.١٣
المنصورة	٢.٤٧	٢.٥٠	٢.٤٨	٢.٥٦	٢.٤٦	٢.٩٥	٢.٥٥	٢.٥٣	٢.٣٩
فارسكور	٢.٧٩	٢.٨٥	٣.٧١	٤.٣٩	–	–	–	–	–
المنزلة	–	–	٣.١٩	٣.١٩	٣	٣.٤١	٢.٦٧	٢.٣٢	٢.٣١
ديرب نجم	–	–	–	٢.٤٧	–	–	–	–	–
طلخا	–	–	–	–	٢.٨٥	٢.٨٢	٢.٨٢	٢.٨٢	٢.٥٩
شربين	–	–	–	–	٣.٥٥	٣.٤٠	٣.٤٧	٣.٣٤	٣.٥٦
بلقاس	–	–	–	–	٦.٤٠	٥.٨٧	٥.٨٧	٥.٧٥	٥.٤٥
المطرية	–	–	–	–	–	٣.٣٩	٢.٩٤	٢.٩٤	٣.٣٩
منية النصر	–	–	–	–	–	–	٤.٦٢	٤.٥٠	٤.٣٨
الجمالية	–	–	–	–	–	–	٦.٩٦	٦.٩٦	٣.٤٨
تمى الأمديد	–	–	–	–	–	–	–	٢.٦١	٢.٦١
ميت سلسيل	–	–	–	–	–	–	–	٤.٦٥	٤.٦٥
نبروه	–	–	–	–	–	–	–	–	٣.١٢
بني عبيد	–	–	–	–	–	–	–	–	١.٤٤
محلة دمنة	–	–	–	–	–	–	–	–	٢.٨٢
الإجمالي	٢.٧٦	٢.٦٨	٢.٧٩	٢.٧٩	٣.٠٥	٣.٠١	٢.٩٩	٢.٩٢	٢.٨٦

توزيع المراكز العمرانية الحضرية (المدن) :

المدينة هي المجمع البؤري لريفها ، وهي مقر للخدمات المركزية التي تجذب إليها سكان المناطق المحيطة ؛مما يجعل للمدينة تأثير عميق ومتزايد علي الحياة الاجتماعية والاقتصادية بالإقليم الذي يتبعها [٢٩].وتتسم المدن بأنها اكبر المحلات العمرانية سواء من حيث عدد السكان أو المساحة المبنية ، أو تعدد الوظائف التي تمارسها [٣٠] . وتزايد معدل التباعد بين مدن المحافظة بعد تعداد ١٩٦٠ م ضم

مراكز (طلخا – شربين – بلقاس). والمساحة المضافة مخلخلة إدارياً . وتحتاج إلى تزايد خدمي .

تناقص معدل التباعد بين المدن بين تعدادي ١٩٦٠ م و ٢٠٠٦ م. وذلك للتركز الحضري وإنشاء العواصم الإدارية تباعاً . وكذلك التركز الحضرى (المركز يحتوي على أكثر من مدينة) كما في مدينة الكردي ومدينة جمصة . وهذا التعدد الحضري زاد من تمركز الخدمات الإدارية بالمحافظة . وما زالت المحافظة تحتاج إلى خدمات حضرية .

ونشأت معظم مدن المحافظة بقرار أو إعلان حكومي رسمي حدد المحلات العمرانية التابعة لها . وتتسم المدن بالتزايد المستمر في مساحتها لتزايد عدد سكانها ، والتوسع في مبانيها . مما يستلزم عند رسم حدودها الإدارية أن تكون فضفاضة ، وأن تكون مخططة لاستيعاب الزيادة السكانية ، والزيادة في المباني . وساهمت عدة عوامل في اختيار المدن بالمحافظة مثل الموقع بالنسبة لنهر النيل ؛ ساعد عامل فرع دمياط على تركز العمران علي جانبيه . ورشحت معظم القرى علي جوانبه لتكون مراكز حضرية . ساعدها في ذلك سهولة مواصلاتها مع إقليمها . وزيادة كثافتها السكانية مع كثافة مبانيها .

لا يرتبط التقسيم الإداري بتقسيمات مكانية فحسب أو حتى بأعداد سكانية . لكن الإدارة ترتبط بحدود عمرانية. ولا شك أن نمط العمران ومدى تركزه ، ومدى كثافته . وكذلك كثافة المناطق المبنية وشبكات البنية الأساسية . كل ذلك يكون له أبعاده الأمنية التي يعني بها التقسيم الإداري (ظهور العشوائيات بالمدن العواصم) .

التوابع الإدارية ودورها في التقسيم الإداري :

تتسم المحافظات الريفية بوجود عدد كبير من التجمعات العمرانية البسيطة المتناثرة ، التي تأخذ شكل العزبة أو الكفر. ويسمي إدارياً تابعاً ، وتمارس العزبة وظيفة زراعية ، وتتباين هذه التوابع في نمط عمرانها، وعدد سكانها. ويمكن أن تكون مجرد مسكن وحيد منعزل ، أو عشرات المساكن المتجاورة ، وأحياناً مئات المساكن . ومهما قل عدد المساكن فيها فإن ثمة حاجة ضرورية إلى توفير خدمات الأمن والإدارة لها ، وكلما كان نمط العمران المتناثر منتشراً ، كانت الإدارة أصعب . ولابد

من النظر في تصنيف هذه التوابع واتخاذ قرارات إدارية واضحة لاحتوائها إدارياً وخدمياً وسياسياً .

اتسمت المراكز الشمالية بالمحافظة بكثرة عدد توابعها الإدارية ، وارتفاع عدد التوابع / قرية . وكثافة التوابع الإدارية بكم^{2}. بينما أتسمت المراكز الجنوبية بتدني عدد التوابع ومتوسطات عدد التوابع / قرية ، وفي كثافة التوابع .

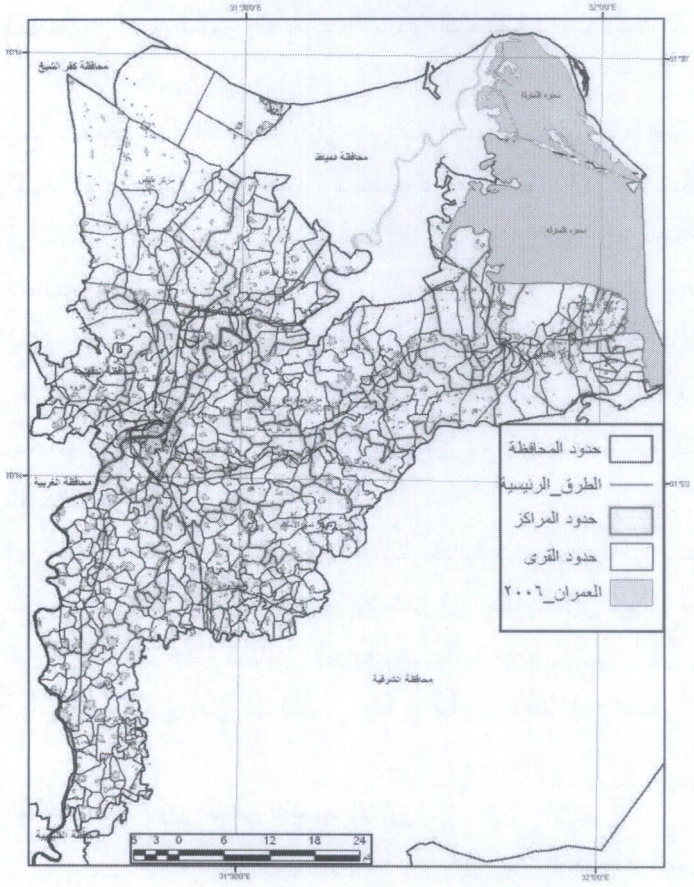

شكل (١١) توزيع مراكز العمران بمحافظة الدقهلية عام ٢٠٠٦ م

٣- شبكة الري والصرف :

يمثل الحوض الزراعي نواة التقسيم الإداري في المناطق الزراعية . ولكل حوض حدود تفصله عن الأحواض المجاورة . تعد شبكة الري والصرف من أهم المظاهر التي تحد هذه

الأحواض . حيث أن لكل حوض ترعة ترويه ، ومصرف يتم فيه صرف المياه الزائدة عن حاجة الري . تتكون كل قرية من حوض زراعي ، أو عدة أحواض متجاورة . جاءت تسمية الحوض من الري الحوضي . وهي مساحة من الأرض مقسمة ومحاطة بجسور لتنظيم عملية ريها . ونشأت القرى القديمة على أراضي مرتفعة وتحاط بالجسور خوفاً من الفيضان . استمر الري الحوضي حتى عام ١٨٢٠ بعدها تحولت أراضي الوجه البحري إلى نظام الري المستديم ، وانتشرت القرى في الدلتا بعد تنظيم عملية الري، ولم يعد الخوف من الفيضان يمثل مشكلة في انتشار وتجاور المحلات العمرانية.

جدول (١٠)

توزيع أطوال الترع بمراكز محافظة الدقهلية بكم

المراكز	أطوال الترع	% من إجمالي الترع بالمحافظة
بلقاس	٨٥٠.٨١	١٦.٢
السنبلاوين	٤٨١.٢٠	٩.٢
دكرنس	٤٥٦.٤٢	٨.٧
المنصورة	٤٣٨.٢٨	٨.٤
المنزلة	٤١٠.٦٩	٧.٨
شربين	٣٩٦.١٥	٧.٥
ميت غمر	٣٨١.٧٢	٧.٣
منية النصر	٣١٤.١٠	٦
أجا	٣٠٩.٩٢١	٥.٩
نبروه	٢٧٠.٢	٥.١
طلخا	٢١١.٦٦	٤.١
تمي الأمديد	٢٠٩.٧٣	٣.٩
بني عبيد	١٧٩.٢١	٣.٤
ميت سلسيل	١١٩.١٣	٢.٣
الجمالية	١٠٣.١٩	٢
المطرية	٥٨.٤٨	١.١
محلة دمنة	٥٧.٣٩	١.١
الإجمالي	٢٩٠٠	١٠٠

ويتضح من دراسة شبكة الترع بالمحافظة أن المراكز التي تقع بالقرب من شمال المحافظة أو على حدودها (نهايات الترع) بعيدة عن فرع نهر النيل تعد أعلى كثافة من المراكز القريبة من فرع النيل . كذلك موقع المركز وشكله له صلة وطيدة باتجاه الترع وكثافتها.

أقيمت بمنطقة الدراسة عدة قناطر لتعميم الري المستديم بها ومنها (قناطر جمجرة – زفتي – فم المنصورية – الراهبين) . وتغذي منطقة الدراسة شرق فرع دمياط بالمياه الرياح التوفيقي وترعة المنصورية وكذا ترعة البوهية ، وترعة الشرقاوية ، والبحر الصغير . بينما يغذي منطقة الدراسة غرب فرع دمياط بالمياه الرياح العباسي والرياح المنوفي (بحر شبين) ، ومن أهم الترع بهذه المنطقة رياح بلقاس الذي يتفرع إلي بحر حفير شهاب الدين وبحر المعصرة وكذا بحر بسنديلة ، وترعة الساحل ، وترعة البلامون .

توجد العديد من المشاكل الإدارية بين محافظة الدقهلية والمحافظات المجاورة يمكن حلها لو ألتزمت الحدود الإدارية بين القرى بشبكة الترع أو المصارف . وقد آثرت العديد من المراكز العمرانية في نشأتها أن تكون على ضفاف الترع والجنبايات ، وأثرت في شكلها الإداري قرية من شطرين علي ضفاف الترعة ، وتميل إلى الاستطالة مع امتداد هذه الترعة . وظهر ذلك جلياً في مسميات العديد من القرى بمنطقة الدراسة (كفر الترعة القديم – كفر الترعة الجديدة – ترعة غنيم بمركز شربين – قسم سابع البحر الصغير بمدينة المنصورة – طرانيس البحر بمركز المنصورة – نوسا البحر بمركز أجا) . وقد سميت بعض القرى التي نشأت علي ضفاف ترع بمسميات هذه الترع ويظهر ذلك في مناطق التي تأخر تعميرها . ومثال القرى التي سميت بأسماء الترع بمراكز المحافظة ما يلي :-

مركز بلقاس (ترعة الرملة – بحر بسنديلة – بحر بلقاس – جانبية منشأة بسنديلة – ترعة الشوامي – بحر خفير شهاب الدين – ترعة الستاموني ...). وفي مركز بني عبيد (ترعة اليوسيفية – ترعة الصلاحات ..). وتتمثل في مركز تمي الأمديد (ترعة الخمسة – ترعة صدفا ...) . بينما في مركز دكرنس (ترعة ميت طريف – دموه – ترعة القباب الصغرى – ترعة المحمودية ..) . مركز شربين (ترعة بساط – ترعة أبو جلال – ترعة أبو زاهر – ترعة رأس الخليج ...) . مركز طلخا (ترعة بساط –

ترعة العرب ..). – مركز محلة دمنة (ترعة محلة دمنة ..) . مركز منية النصر (ترعة مبارك – ترعة برمبال – ترعة النزل – ترعة الدراكسة ..) . مركز ميت غمر (جنابية البوهية – ترعة المقدام – ترعة الحاكمية – ترعة كفر بهيدة..) .مركز نبروه (ترعة نشا ..) . مركز السنبلاوين (ترعة الأورمان – ترعة المقاطعة..) .

بلغ متوسط كثافة الترع بالمحافظة نحو ١٥١.٦ كم / ١٠٠ كم ^{٢}. بينما بلغت كثافة الحدود الإدارية للقرى بمراكز المحافظة نحو ١٦٤.٣ كم / ١٠٠ كم ^{٢}. بينما بلغ متوسط كثافة طول الترع لكل قرية بالمحافظة نحو ١٠.٨ كم / قرية . وبلغ متوسط كثافة طول الحدود الإدارية للقرى بمراكز المحافظة ، والتي بلغت نحو ١١.٨ كم / قرية . وهذا ما يعزز أن الحدود الإدارية للقرى يمكنها أن تتماشي مع حدود الترع بالمحافظة . وقد تباينت هذه المتوسطات بمراكز المحافظة وقراها .

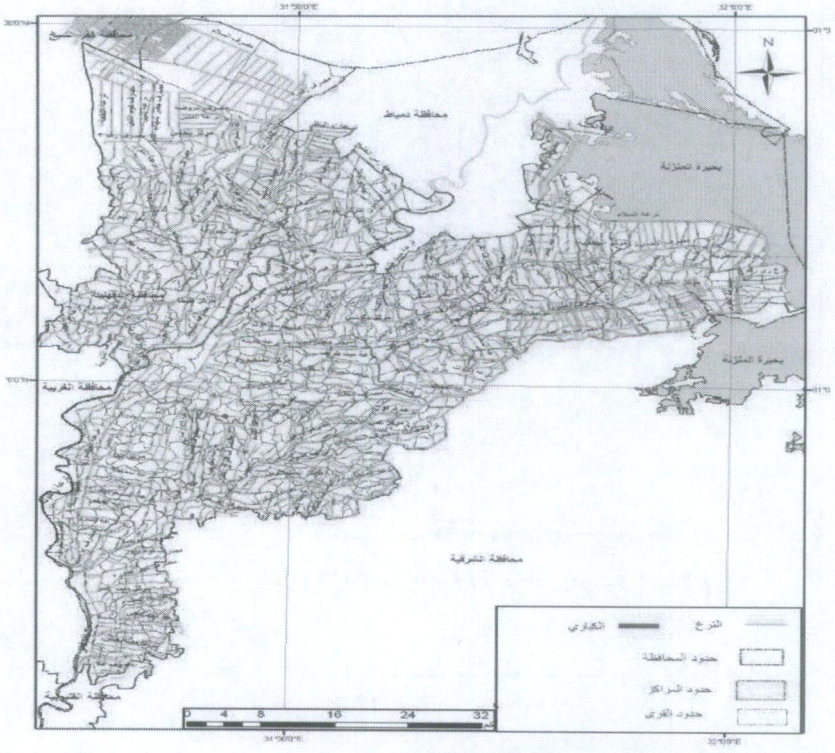

شكل (١٢) شبكة الترع بمحافظة الدقهلية عام ٢٠١٢ م

شبكة الصرف بمحافظة الدقهلية :

لا يمكن فصل دراسة الري عن الصرف لأنها تتصل بها كل الاتصال ؛ حيث أن الري بدون صرف يؤدي إلى الإضرار بالتربة . يراد بعملية الصرف إزالة الأملاح الضارة والزائدة عن حاجة النبات من التربة ، وهذه الأملاح قد زادت بعد تعميم الري المستديم ، مما أدي إلى ارتفاع منسوب المياه الباطنية .

أقيمت عدة محطات للصرف بها طلمبات تدار بالكهرباء المولدة بمحطات كهرباء (بلقاس – السرو – طلخا) لصرف المياه الزائدة عن حاجة التربة في شمال المحافظة . وأهم الطلمبات هي الجنينية وبني عبيد . وقد شقت الكثير من المصارف في محافظة الدقهلية شرق وغرب فرع النيل (دمياط) .

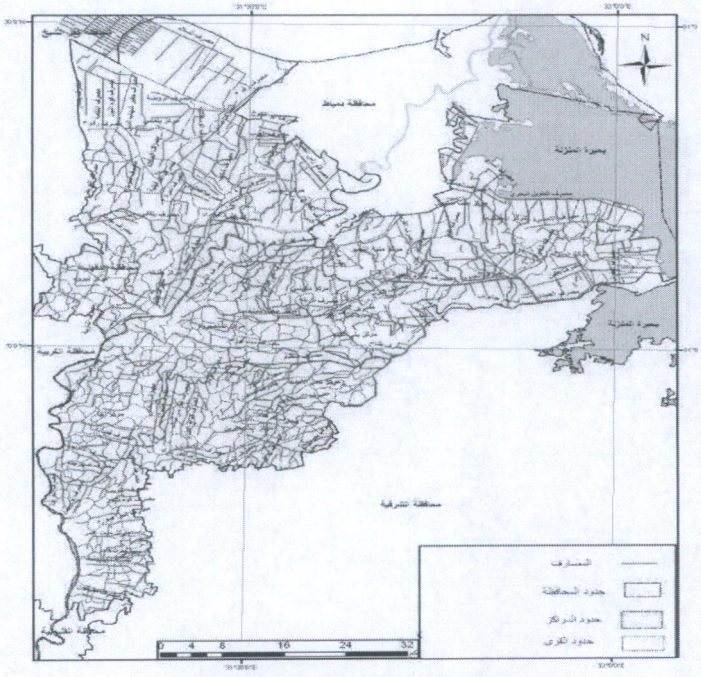

شكل (١٣) شبكة المصارف بمنطقة الدراسة ٢٠١٢ م

. تنقسم المصارف غرب فرع دمياط بمنطقة الدراسة إلي ثلاثة مناطق (منطقة صرف

١ ، منطقة صرف ٢ ، منطقة صرف ٣) . وينتهي كل مصرف بمحطة صرف١، ٢ ، ٣ . ويكون الصرف بهذه المحطة على أساس مترين ونصف من منسوب سطح الأراضي الزراعية نظراً لانخفاض سطح هذه المناطق . من أهم المصارف بمنطقة الدراسة شرق فرع دمياط مصرف بحر حادوس الذي يتماشي معه حدود محافظة الدقهلية مع حدود محافظة الشرقية . وكذلك مصرف بحر صفط ، ومصرف النظام . ومجموعة مصرفي عموم البحيرة الأعلى والأسفل . ومصرف السرو العمومي الذي يفصل بين محافظة الدقهلية ومحافظة دمياط في أجزاء كبيرة من حدودهما ، و تود محافظة دمياط استكمال باقي الحد ليتماشي مع مصرف السرو العمومي لتضم منطقة قرية الإسكندرية الجديدة (منطقة نزاع حدودي) .

ويمكن حل المشاكل الإدارية بين محافظة الدقهلية والمحافظات المجاورة بإلزام الحدود الإدارية بين القرى بشبكة الترع أو المصارف . و تعد الكباري عاملاً هاماً في الربط الإداري بين الوحدات الإدارية .. وتتخذ بعض الكباري علي فرع النيل كحداً إدارياً طبيعياً بين شرق وغرب الدلتا.وبين محافظة ومحافظة أخري ، وبين مركز إداري وأخر ، وبين قريتين داخل المركز الواحد .

توجد علاقة قوية بين طول المصارف وطول الحدود الإدارية للمراكز ٠.٩٩٦. بينما معامل الارتباط بين طول المصارف وطول الحدود الداخلية للمراكز (مجموع أطوال حدود القرى بالمركز) نحو ٠.٩٩٥ (ارتباط قوى) . وثمة علاقة واضحة بين عدد القرى وأطوال المصارف تبلغ نحو ٠.٩٩٧ (معامل ارتباط قوي) [٣١] كما في الجدول (١٣)

جدول (١١) توزيع أطوال المصارف بمراكز محافظة الدقهلية بكم

المراكز	أطوال المصارف	% من إجمالي المصارف بالمحافظة
بلقاس	٤٣٩.٨٥	١٥.١٦
السنبلاوين	٢٦٦٨.٦٥	٩.٢٦
دكرنس	٢٥٢.٨٢	٨.٧٢
المنزلة	٢٤١.٧٣	٨.٣٣
المنصورة	٢٢٤.١٥	٧.٧٣

تمي الأمديد	١٩٠.٢٠	٦.٥٦
ميت غمر	١٨٠.٢٨	٦.٢٢
شربين	١٧٣.٧٩	٦
أجا	١٥٧.٤٤	٥.٤٢
منية النصر	١٥٤.٠٢	٥.٣١
نبروه	١٤٨	٥.١٠
بني عبيد	١٤٢.٨٦	٥
طلخا	١٢٤.٩٢	٤.٣
ميت سلسيل	٥٩.٣	٢
محلة دمنة	٥٧.٣١	١.٩٧
الجمالية	٥٦.١٠	١.٩٣
المطرية	٢٨.٥٨	٠.٩٩
الإجمالي	٢٩٠٠	١٠٠

٤-شبكة الطرق البرية والسكك الحديدية :

ظلت جسور المجاري المائية التي تخدم الأراضي الزراعية تمثل الطرق الوحيدة للنقل البرى بين البلدان لفترات طويلة . ساعد في ذلك أن مراكز العمران تقع علي نهر النيل وفروعه، وعلى المجارى المائية . ظهرت الطرق كطرق ترابية لتربط بين المحلات العمرانية . اتسمت بكثرة تعرجاتها تبعاً لمسارات المجارى المائية التي تتبعها . استغلت الأتربة والرواسب الناتجة من شق الترع والمصارف في إقامة العديد من الطرق التي امتدت موازية لها . وقد نشأت مصلحة الطرق في عام ١٩٣١ م للأشراف على الطرق الموجودة وصيانتها، وإنشاء طرق جديدة . اهتمت الدولة بتوصيل الطرق لحواضر المراكز؛ لأنها تخدم بقية القرى حولها . ولأنها مقار للإدارة ، ومراكز للتجارة والأسواق . ظلت العديد من الطرق ترابية غير ممهدة ، كثيرة التعرجات حتى بداية الخمسينيات من القرن العشرين . حيث بدأ الاهتمام بالطرق المرصوفة ، ووضعت الحكومة برامج طويلة المدى لتطوير وتوسيع شبكة الطرق البرية . أتسمت هذه الخطط بتوصيل الطرق إلى المناطق ذات المواقع الهامشية لتنميتها اقتصاديا، وربطها بشبكة الطرق المرصوفة الرئيسية (مركز بلقاس) .

مع بداية السبعينيات تم ربط عواصم المحافظات بعضها البعض . كما تم ربطها بعواصم المراكز الإدارية . وأنشئت طرق إقليمية تربط المراكز الإدارية بالمحافظة ببعضها . تخضع الطرق الإقليمية لإشراف الإدارة المحلية في المحافظة . في حين تشرف وزارة النقل متمثلة في المؤسسة المصرية العامة للطرق والكباري علي الطرق السريعة والرئيسية التي تربط بين المحافظات بعضها البعض لأهميتها القومية . من أهم الطرق البرية بمحافظة الدقهلية ما يلي[٣٢] :

- شربين / طلخا / كفر العرب : طريق مزدوج بطول ٧٢ كم ، وعرضه ٩ م .
- شربين / بلقاس /كفر الجرايدة بكفر الشيخ : طريق رئيسي فردي بطول ٢٩ كم ، عرضه ٧.٥ م .
- شربين/ كفور الغاب : طريق رئيسي فردي بطول ٢٣ كم ، عرضه ٦ م .
- طلخا / بلقاس : طريق رئيسي فردي بطول ١٨ كم ، عرضه ٧.٥ م .
- المطرية / دكرنس : طريق رئيسي فردي بطول ٤٨ كم ، عرضه ١٠.٥ م .
- هلا / ميت غمر / أجا : طريق رئيسي مزدوج بطول ٥٥ كم ، عرضه ٩ م.
- المنصورة / السنبلاوين : طريق رئيسي مزدوج بطول ١٧ كم ، عرضه ٧.٥ م
- السنبلاوين / القاسمي : طريق رئيسي مزدوج بطول ٣٧ كم ، عرضه ٨ م .
- السنبلاوين / أبو الشقوق : طريق رئيسي وجارى ازدواجه بطول ٢٩ كم ، عرضه ١٤ م .
- دكرنس / محلة أنشاق / شربين : طريق رئيسي فردي بطول ١٣ كم ، عرضه ١٠.٥ م .
- المنصورة / طناح / ميت فارس : طريق رئيسي جارى ازدواجه بطول ٨٠ كم ، عرضه ٧.٥ م .
- ميت فارس / بني عبيد / بحر حادوس : طريق رئيسي فردي بطول ٤٤ كم ، عرضه ٧.٥ م .

تربط الطرق السريعة بين محافظتين أو أكثر، وتكون اتجاهين يفصل بينهما جزيرة في منتصف الطريق، وهي تتبع الهيئة العامة للطرق والكباري . بينما تربط الطرق الرئيسية المحافظات بعضها البعض وتكون اتجاهين ، ولا يفصل بينهما جزيرة في المنتصف، وهي تتبع الهيئة العامة للطرق والكباري. وتربط الطرق الإقليمية وحدات

الإدارة المحلية (محافظات – مجالس مدن – مجالس قروية) ، وتتبعها من حيث التمويل والأشراف علي إنشائها وصيانتها .بينما تشمل الطرق الداخلية الطرق الواقعة داخل كردون المدن والقرى ، وهي تتبع وحدات الإدارة المحلية في التمويل والإنشاء والصيانة .

تمثل العلاقة بين طول الطرق السريعة وطول الحدود الإدارية بالمحافظة علاقة طردية قوية ؛ كلما زادت مساحة الواحدة الإدارية زادت أطوال الطرق المارة بها . يمثل معامل الارتباط بين طول الحدود الإدارية للمركز وطول الطرق الرئيسية والسريعة نحو ٠.٩٧٦ (معامل ارتباط قوي) ، وكذلك معامل الارتباط بين طول الحدود الإدارية للقرى بالمركز وطول الطرق الرئيسية نحو٠.٩٧٠ (معامل ارتباط قوي) . بينما يمثل معامل الارتباط بين الطرق السريعة وعدد القرى بمراكز المحافظة نحو ٠.٩٥٨ (معامل ارتباط قوي) [٣٣].

تباين أطوال الطرق الداخلية بمراكز المحافظة والتي بلغت نحو ٥٥١٦.٦ كم . وقد اقتربت هذه المسافة من جملة أطوال الحدود الإدارية لقرى المحافظة . وبلغ معامل الارتباط بين المسافتين نحو ٠.٩٩٤ (ارتباط قوي) . بينما بلغ معامل الارتباط بين عدد القرى بمراكز المحافظة وبين جملة أطوال الطرق الداخلية (حدود القرى) نحو ٠.٩٨٥ (ارتباط قوي) .

جدول (١٢) توزيع الطرق الرئيسية والسريعة بمراكز محافظة الدقهلية بكم[٣٤]

المراكز	طول الطرق	%	طول حدود المركز	إجمالي حدود القرى	عدد
طلخا	٥٩٣.٢٦	٢١	٥٧.٨٤١	٢٨٨.٩١٤	٢٥
بلقاس	٣٦٩.٤٠	١٣.١	١٣٣.٩٥٧	٥٦٩.٧٤٠	٢٩
شربين	٢٦٠.٣٢	٩.٢	١٠٣.٨٤٣	٣٨٧.٤٥٥	٢٦
المنصورة	٢٥٤.٠١	٩	١٢٦.٠٣٠	٦١٥.٠١٤	٦١
نبروه	١٩٠.٦٨	٦.٨	٨٩.١٢٦	٢٦٥.١٧٦	١٨
بني عبيد	١٦٩.٧٦	٦	٧٤.٠٧٦	١٩٩.٤٣٥	١٥
منية النصر	١٤٩.٣٧	٥.٣	٧٨.٤٢٥	٢٦٧.٨٢٠	٢٠
السنبلاوين	١٤٧.٥٧	٥.٢	١١٢.٣٥٤	٦٤١.٤٥٠	٦٧

ميت سلسيل	١٤٤.٤٨	٥.١	٥٥.٣٣٨	٨٨.٠٤٥	٤
الجمالية	١٣٩.٤٤	٤.٩	٤٧.٤٨٦	٩٣.٦٨٩	٤
دكرنس	١٢٩.٤٣	٤.٦	١٢٨.٢٧٠	٤١٦.٥٩٢	٣٥
أجا	٣٩.٨٠	١.٤	٨٦.٥٢٢	٥١٤.٨٠١	٥٩
المطرية	٩.٧٣	٠.٣٠	٣٤.٧٦٦	٦١.٩٧٧	٣
الإجمالي	٢٨٢٤.٠٩	%١٠٠	١١٢٨.٠٣٤	٤٤١٠.١٠٨	٣٦٦

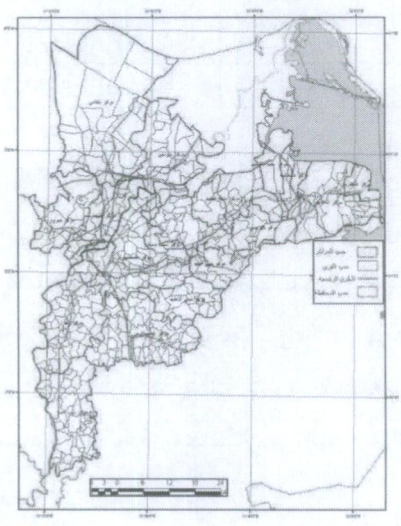

شكل (١٣) توزيع الطرق الرئيسية والسريعة بمراكز محافظة الدقهلية ٢٠١٠ م

المراكز	طول الطرق	%	طول حدود المركز	إجمالي حدود القرى	عدد
بلقاس	٩٤٠	١٧.٠٣	١٣٣.٩٥٧	٥٦٩.٧٤٠	٢٩
المنصورة	٤٩٥.٥	٩	١٢٦.٠٣٠	٦١٥.٠١٤	٦١
دكرنس	٤٨٢.١	٨.٧	١٢٨.٢٧٠	٤١٦.٥٩٢	٣٥
المنزلة	٤٢١.٨٣	٧.٦٤	٩١.٢٧٧	٤٦٥.٦٤٠	٣٦
شربين	٤٢١.٠٨	٧.٦٣	١٠٣.٨٤٣	٣٨٧.٤٥٥	٢٦
السنبلاوين	٤٠٤	٧.٣	١١٢.٣٥٤	٦٤١.٤٥٠	٦٧
منية النصر	٣٨٢.٥٣	٧	٧٨.٤٢٥	٢٦٧.٨٢٠	٢٠

ميت غمر	٣٨٠.٠٨	٦.٩	١٠٠.٩٥٠	٥٠٣.٣٥٧	٥٣
أجا	٣٧٧.٤	٦.٨	٨٦.٥٢٢	٥١٤.٨٠١	٥٩
طلخا	٢٧١.٢٠	٤.٩	٥٧.٨٤١	٢٨٨.٩١٤	٢٥
بني عبيد	٢٤٧.٣	٤.٥	٧٤.٠٧٦	١٩٩.٤٣٥	١٥
تمي الأمديد	١٨٢	٣.٣	٦٤.٠٦٦	٢٣٦.٧١٩	٢٢
نبروه	١٧٧	٣.٢	٨٩.١٢٦	٢٦٥.١٧٦	١٨
ميت سلسيل	١٢٧.٢١	٢.٣	٥٥.٣٣٨	٨٨.٠٤٥	٤
الجمالية	٧٥.٧٧	١.٤	٤٧.٤٨٦	٩٣.٦٨٩	٤
المطرية	٧٢.٨	١.٣	٣٤.٧٦٦	٦١.٩٧٧	٣
محلة دمنة	٥٨.٨	١.١	٤٧.٩٠٢	٧١.٠٧٧	٧
الإجمالي	٥٥١٦.٦	١٠٠	١٤٣٢.٢٢٩	٥٦٨٦.٩٠١	٤٨٤

الطريق الدولي الدائري الساحلي :- يمر الطريق الدولي الدائري بمركز بلقاس منطقة الدراسة بطول ١٧ كم ؛ حيث يربط بين دول حوض البحر المتوسط . يعد هذا الطريق محوراً هاماً لربط شرق الدلتا بغربها ، تمثل أهميته في تقليل الكثافة المرورية على شبكة الطرق بوسط الدلتا ، ويحقق سرعة في حركة النقل والتجارة الدولية . تم إنشاء العديد من الروافد لربطها بشبكة الطرق القديمة بالدلتا . يربط الطريق الدولي الساحلي بين محافظة الدقهلية ومحافظة كفر الشيخ مباشرة من بلطيم إلى جمصة . ورافد يربط مركز بلقاس .

السكك الحديدية : تيسر السكك الحديدية الاتصال بين كل مركز إداري وإقليمه ، وتجذب العمران علي جانبيها ، وتساهم في نقل الركاب والبضائع بين الأقاليم الإدارية بالدولة . ساهمت السكك الحديدية في تشكيل اتجاهات النمو العمراني ، سواء في شكل النمو الطولي(الشريطي) على جانبي السكك الحديدية بالمدن ، أو القرى التي بها محطات. بينما شكلت في إنشاء وحدات عمرانية بالقرب من محطات السكك الحديدية ،أو ثكنات وورش ومناطق التحويلات..وغيرها من مظاهر عمرانية ؛ ما لبثت أن نمت وامتدت حتى أصبحت قرى أو مدن تحتاج إلي إعادة ترتيب التقسيم الإداري بها .

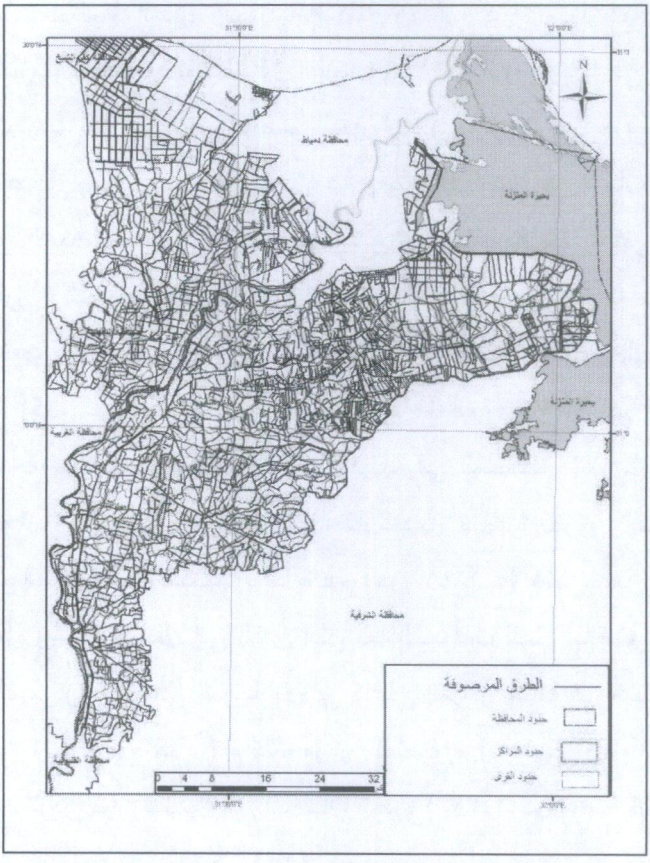

شكل (١٤) توزيع شبكة الطرق المرصوفة والداخلية بمحافظة الدقهلية عام ٢٠١٠

كما أثرت في مسميات بعض البلدان الناشئة بالقرب منها أو الممتدة إليها . وظهر جلياً دور السكك الحديدية في تغير التقسيم الإداري المصري ؛ حيث أصدرت وزارة الداخلية قرار في سنة ١٨٤٤ بنقل دواوين جميع المراكز الواقعة مقرها في بلاد بعيدة عن محطات السكك الحديدية إلى جهات بها محطات للسكك الحديدية .وقد تم تغير عاصمة مركز أجا من منية سمنود إلى مدينة أجا .

نشأت خطوط السكك الحديدية بالدلتا لأهداف كثيرة منها التنمية والتعمير . واتسمت الخطوط المنشأة قبل عام ١٩١٤ م بالربط رأسياً في اتجاه الشمال والجنوب بين القاهرة وعواصم المديريات في الوجهين البحري والقبلي. وقد ساعدت السكك الحديدية في زراعة بعض الأراضي في شمال الدلتا بعد مد خط السكك الحديدي الواصل بين (شربين / بلقاس / بيلا / كفر الشيخ/ قلين/ قطور / محلة مرحوم) بطول ١١٢ كم [٣٥].

تنخفض كثافة خطوط السكك الحديدية بمحافظة الدقهلية إلى ٦.٧ كم / ١٠٠كم^{٢} عن نظيرتها من الطرق البرية البالغة ١٥٩.٤ كم /١٠٠ كم ^{٢}. ويرجع ذلك لقصر طول السكك الحديدية في المحافظة ٢٣٣.٩١٢ كم.وتخدم نحو٨٢.٣ % من مراكز المحافظة خدمة مباشرة بمرور السكك الحديدية بمحطات بقراها وبمدنها. بينما تخدم نحو ١٧.٧ % فقط خدمة غير مباشرة ، سواء بالسفر والتنقل إلى القرى التي بها المحطات للسفر بالقطار من خلالها . جاء مركز طلخا في المرتبة الأولى كأعلى المراكز كثافة في السكك الحديدية (٣٧.٣ كم /١٠٠كم ^{٢}) ، تلاه مركز المنصورة (١٧ كم /١٠٠كم ^{٢}) . بينما جاء مركز ميت سلسيل في المرتبة الأخيرة (١.٣٧ كم /١٠٠ كم ^{٢}) . يتضح من الجدول (١٤) والشكل (١٤) ما يلي :

ثمة علاقة قوية بين طول الحدود الإدارية الداخلية لمراكز المحافظة وطول السكك الحديدية نحو ٠.٩٦١ وهو ارتباط قوي . فكلما زاد عدد طول السكك الحديدية زاد معه عدد القرى المار بها . والذي يعكسه معامل الارتباط بين عدد القرى ، ويمثل نحو ٠.٩٥٩ (ارتباط قوي) .

تمثل السكك الحديدية الأزرع الممتدة بين مدن وعواصم مراكز قبل نهاية الستينيات حيث مراحل مد السكك الحديدية بمصر . وبعد ذلك توجهت الحكومة مد الطرق السريعة والرئيسية . وهذا ما يبرر أن المراكز الحديثة النشأة تضم المسافات الكبيرة من الطرق السريعة والرئيسية وخاصة في شمال

المحافظة وعلى حدودها لربطها بالمحافظات المحاورة ومدن وعواصم المراكز القديمة إدارياً .

جدول (١٤) توزيع السكك الحديدية بمحافظة الدقهلية عام ٢٠١٠ م

المراكز	طول الطرق	% من الإجمالي	طول حدود المركز	إجمالي حدود القرى	عدد القرى	عدد المحطا ت	عدد الأرصفة	
							ركاب	بضائع
طلخا	٥٥.٢٢٦	٢٣.٦	٥٧.٨٤١	٢٨٨.٩١٤	٢٥	٩	١٥	٣
المنصورة	٥٤.٦٢٣	٢٣.٥	١٢٦.٠٣٠	٦١٥.٠١٤	٦١	٧	١٥	٤
السنبلاوين	١٩.٥٢١	٨.٣	١١٢.٣٥٤	٦٤١.٤٥٠	٦٧	٦	٨	٢
شربين	١٨.٨٩٥	٨.١	١٠٣.٨٤٣	٣٨٧.٤٥٥	٢٦	٩	١٦	٢
منية	١٨.٤٧١	٧.٩	٧٨.٤٢٥	٢٦٧.٨٢٠	٢٠	٤	٦	–
المنزلة	١٥.٤٩٨	٦.٦	٩١.٢٧٧	٤٦٥.٦٤٠	٣٦	٣	٤	–
دكرنس	١٣.٠٧٨	٥.٦	١٢٨.٢٧٠	٤١٦.٥٩٢	٣٥	٦	٨	١
ميت غمر	١٠.٣٩٤	٤.٥	١٠٠.٩٥٠	٥٠٣.٣٥٧	٥٣	٢	٢	–
بلقاس	٩.٩٥٦	٤.٢	١٣٣.٩٥٧	٥٦٩.٧٤٠	٢٩	٤	٦	٢
نبروه	٧.١٥٢	٣	٨٩.١٢٦	٢٦٥.١٧٦	١٨	١	١	–
الجمالية	٤.١٦٢	١.٨	٤٧.٤٨٦	٩٣.٦٨٩	٤	١	٢	–
محلة دمنة	٣.٤١٧	١.٥	٤٧.٩٠٢	٧١.٠٧٧	٧	١	١	–
المطرية	٢.٤٥٢	١	٣٤.٧٦٦	٦١.٩٧٧	٣	٢	٣	–
ميت	١.٠٦١	٠.٤	٥٥.٣٣٨	٨٨.٠٤٥	٤	٣	٤	–
الإجمالي	٢٣٣.٩١٢	١٠٠	١٤٣٢.٢٢	٥٦٨٦.٩٠	٤٨٤			

٥-استصلاح الأراضي:

يعد التنوع في أراضي محافظة الدقهلية من السمات المميزة لها.ويمثل النشاط الزراعي من أبرز الأنشطة الاقتصادية لسكانها. وأراضيها جزء من الدلتا المصرية ، التي اتسم شمالها بتأخر التعمير لظروف عدة منها الطبيعي ومنها البشري . وأدي ذلك لكبر مساحة الوحدات الإدارية الشمالية ، وتحميل مساحات بور غير مستغله داخل حدودها الإدارية . مما قل من دور الحدود الإدارية في البراري الشمالية بالدلتا. وظلت هذه الأراضي البور تقل بالاستصلاح والاستزراع . ونشأت قرى تنحصر بين النطاق

الهامشي والمنطقة المركزية المعمورة ؛ حيث كانت هذه المناطق تحمل في ثناياها أهم مقومات التغير الإداري ، وهو الأتساع المساحي ، وهامشية القرى المركزية . وتعد نطاقات المعمور بالأراضي المستصلحة حساسة ، وتتميز حدودها بالديناميكية ، وعدم الثبات . وتتمخض عن إنشاء سريع للقرى والتجمعات العمرانية .

تبنت الحكومة منذ الخمسينيات برامج لاستصلاح أراضي شمال الدلتا بصفة عامة ، وبمنطقة الدراسة بصفة خاصة بدأت بمواجهة تملح التربة . وإنشاء قطاعات استصلاح (قطاع خفير شهاب الدين) . كذلك تجفيف مساحات كبيرة من بحيرة المنزلة وتحويلها لأراضي زراعية . حيث يعد ما فقدته بحيرة المنزلة مكسباً للأراضي المستصلحة (٢٠٠ ألف فدان) .

كانت منطقة خفير شهاب الدين أرضي بور خالية من السكان في بداية الخمسينيات . يقل منسوبها عن واحد متر فوق سطح البحر . كانت تغمرها مياه الصرف من مصرف الغربية الرئيسي باستثناء بعض الجزائر مثل سكن الحاج جاد الله وجزيرتي الشراقوة والدرفيل . كان يطلق عليها سياح لاندهور (بحيرة بصار) . وتم تحويلها إلى أراضي زراعية وشق عدة ترع بها مثل (بصار – الدرفيل – الشراقوة .. وغيرها) . تم بناء قرى للمنتفعين الذين توزعت عليهم الأراضي المستصلحة ، يتوفر فيها مقومات الأمن والاستقرار . تم إنشاء قرى مخططة في زمامات المنطقة . مقسمة إلى زمامات تتراوح مساحتها بين ١٥٠٠ – ٢٠٠٠ فدان . يتوسطها قرية تعرف بقرية الوحدة الزراعية . كل أربع قرى من هذا النوع تقام قرية خدمة تخدم زمام قدره ١٠٠٠٠ فدان. وفي وسط كل خمسة قرى تقام قرية مركزية تخدم زمام قدره ٥٠٠٠٠ فدان . وكان اختيار زمام قرى الوحدة الزراعية على أساس آلا تزيد المسافة التي يقطعها المنتفع بين مسكنه ومزرعته عن واحد كيلو متر [٣٦] .

تعد المساحة القابلة للاستصلاح هي المساحات من الأراضي التي يمكن أن تجرى عليها عمليات الإعداد والتجهيز للزراعة من تسوية وشق الترع والمصارف بكافة أنواعها لإقامة الكباري ومحطات الري والصرف والأعمال الأخرى تمهيداً لزراعتها . وقد ورد ببيان مديرية الزراعة بمحافظة الدقهلية ٢٠١٠ م وجود مساحة ٨٢٦١٧ فدان بمساحة المحافظة قابلة للاستصلاح الزراعي بمركزي(بلقاس ٥٠٠٠٠ فدان ، المنزلة ٣٢٦١٧ فدان) .

قد تم تخصيص مساحة ٥٠ ألف فدان من الأراضي البور بمنطقة قلابشو وزيان بمركز بلقاس للاستزراع النباتي دون السمكي . وذلك عن طريق عشر جمعيات لاستصلاح الأراضي بالدقهلية تزايدت إلى إحدى عشر جمعية . وقد استغلت معظم المساحات في الاستزراع السمكي (مزارع سمك) . وفي عام ٢٠١٠ م قرر مجلس محلي محافظة الدقهلية بإزالة جميع المزارع السمكية من أراضي جمعيات الاستصلاح بقلابشو وزيان .

جدول (١٥) توزيع الجمعيات التعاونية حسب توزيع مديرية الزراعة بمحافظة الدقهلية ٢٠١٠م

المركز	تعاونيات زراعية	تعاونيات نوعية	تعاونيات	عدد القرى
بلقاس	٦٩	٥	٧	٢٩
المنصورة	٥٤	٣	١٤	٦١
السنبلاوين	٤٩	٣	٨	٦٧
أجا	٤٤	١١	٧	٥٩
دكرنس	٤٤	٣	٨	٣٥
ميت غمر	٤١	٦	١	٥٣
شربين	٣٤	٤	٨	٢٦
تمي الأمديد	٣١	–	٤	٢٢
منية النصر	٢٦	٢	٥	٢٠
طلخا	٢٥	٥	٢٤	٢٥
المنزلة	١٦	٤	–	٣٦
بني عبيد	١١	٢	–	١٥
ميت سلسيل	٦	–	١	٤
الجمالية	٤	–	٢	٤
المطرية	١	١	–	٣
نبروه	١	–	–	١٨
محلة دمنة	–	–	–	٧
الإجمالي	٤٥٦	٤٩	٨٩	٤٨٤

لم يرد بالبيان محلة دمنة حيث مازالت الجمعيات التعاونية التي بها تتبع الإدارة الزراعة بمركز المنصورة . وقد أحتل مركز بلقاس الصدارة نظراً لضمه عدد من الجمعيات الزراعية بقري الخريجين والتي تدخل ضمن النطاق الإداري للقرى .

تمت الزيارة الميدانية لبعض قرى الخريجين الموضحة بالجدول (١٦) وأتضح أنه لا توجد بها أي خدمات أمنية (وحدات إطفاء للحريق أو نقاط للشرطة أو وحدات سجل مدني .. وغيرها) . بينما يوجد مكتب بريد واحد بالقرية المركزية . تفتقر هذه القرى للتنسيق الإداري ، وتفتقد التبعية الإدارية . رغم وقوعها داخل حدود وحدات إدارية (قريتي قلابشو وزيان – مركز بلقاس) . وهذه القرى أصبح لها توابع صغيرة داخل نطاقها . ومن بين القرى المرتبطة بالاستصلاح الزراعي بالمركز (الحفير – الجلاء – النيل – الدرافيل – الإصلاح – الشراقوة – بصار – السادات– كفر الشيخ) .

جدول (١٦) بعض قرى الاستصلاح (الخريجين) بمركز بلقاس

القرية	زمامها الزراعي	المساحة المنزرعة	عدد الجمعيات	عدد السكان
المركزية	٤٨٠٠	٤٧٢٩	٢	٧٠٠٠
السد العالي	٢٩٠٠	٢٧٨٩	١	٥٦٠٠
أبو ماضي	٢٩٥٠	٢٨٣٣	٢	٥٠٠٠
الرياض	٢٦٠٠	٢١٤٧	١	٦٠٠٠
السادات	٢٧٠٠	٢٤٠٠	١	٧٣٠٠
الطليعة	٢٩٠٠	٢٦٤٧	١	٨٠٠٠
الكمال	٣٨٠٠	٣٦٠٩	١	٦٠٠٠
الرجاء	٢٤٠٠	٢١٥٩	١	٦٩٠٠
النقعة	٢٥٠٠	٢١٩٧	١	٥٢٠٠
جاليا	٢٨٠٠	٢٣٥٧	١	٧٠٠٠
الإجمالي	٣٠٣٥٠	٢٧٨٦٧	١٢	٦٤٠٠٠

أصدرت الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية بالإدارة المركزية لدراسة المشروعات الزراعية والإدارية العامة لدراسة الأراضي إستراتيجية لتعمير الأراضي في الفترة من ١٩٩٧ حتى ٢٠١٧ م . (صدر في أغسطس ١٩٩٨) . واستهدفت فيه وزارة الزراعة استصلاح ٤٣٢٨ ألف فدان . وقد تضمنت مساحات بمحافظة الدقهلية بمركز بلقاس بالمنطقتين التاليتين:(منطقة الكوم الأخضر ودوشيمي بمساحة ٢٩.٥٠٠ ألف فدان – منطقة أبو ماضي وقلابشو بمساحة ١٩.٧٢٥ ألف فدان) .

تتسم المراكز التي تضم مساحات أراضي يمكن استصلاحها باتساع مساحتها . وينعكس ذلك على مساحة القرى المتاخمة لهذه الأراضي البور ، وتحمل مساحات كبيرة منها علي القرى المتاخمة لها . كما تتسم بكثرة عدد توابعها الإدارية حيث تعد التوابع (العزب والكفور) مقدمات التعمير والاستيطان في مثل هذه المناطق الاستصلاحية . كما تتسم بعدم النضج الإداري وتحمل في ثناياها مقومات التغير الإداري سواء بالضم أو بالفصل . وتتسم بديناميكية تغير الحدود الإدارية لها .

يعد مركز بلقاس من مراكز محافظة الدقهلية ذات الطبيعة الاستصلاحية لما يحمله من اتساع مساحة وكثرة عدد توابع . حيث يمثل ٢٢ % من مساحة المحافظة . ويضم نحو ١٩.٥ % من جملة توابع المحافظة ، بينما يضم نحو ٦ % فقط من جملة قرى المحافظة . متوسط عدد التوابع / قرية بالمركز نحو ١٥.٥تابع / قرية وهو أعلي متوسط بالمحافظة . ومتوسط مساحة قراه نحو ٢٦.٢٤ كم ٢ / قرية .

وقد زاد عدد توابع المركز منذ تعداد ١٩٧٦ م ، والذي ضم نحو ٤٣٣ تابع ليصبح نحو ٤٥٢ تابعاً في تعداد ٢٠٠٦ م . حيث لم يزيد عدد التوابع سوى ١٩ تابعاً فقط في الثلاثين سنة بين التعدادين بمتوسط ٠.٦٣ تابع / سنة . إلا أن الواقع غير ذلك فهناك قرى خريجين وعمليات استصلاح أهلية في الجمعيات وكلها تضم العديد من القرى وبها توابع ولكنها غير مسجلة رسمياً لكونها تتبع قطاعات الاستصلاح . وهذا يؤكد أن هناك ازدواجية في الإدارة لهذه المناطق بل وتهميش إدارياً وخدمياً . وقد يلجأ إليها في أوقات الانتخابات .

ومعظم هذه التوابع يحمل أسم قرية على الرغم من كونها تابع . وضمت قرية أبو شريف نحو ٥٦ تابعاً ، اتخذت مسمياتها أرقام ومسميات عامة مثل قرية السلام وقرية الزهراء . وضمت قرية الحفير والأمل ٤٠ تابعاً ، منها قرية المركزية والنيل وجالية ، وبها أرقام قرية ٥٠ ، وقرية ٥١ . بينما تضم المعصرة ٢٥ تابعاً . والنشرة ١٧ تابع . بسنديلة ١٥ تابع . تضم قرية قلابشو عدد ١٣ تابع . منها شركة الدقهلية للسكر كتابع . وقرية جمعيات استصلاح الأراضي . وتضم قرية زيان نحو ١٠ توابع ، منهم تابع جمعيات استصلاح الأراضي بزيان . بينما جاءت قرية منشأة شومان بأسماء أشخاص ، وتضم نحو ٥٤ تابعاً . وجاءت قرية منشأة عبد القادر بنحو ١٨ تابع ، وضمت شرقية المعصرة ١٣ تابع . وتتسم المناطق المستصلحة بالقرب من

القرى القديمة عنها بأسماء موضعية بالنسبة لموقعها (شرق – قبلي – بحري ... الخ) . تميزاً لها عن القرية المنشطرة عنها .

تعد التوابع هي مقدمات النمو والعمراني لمنطقة ما . وقد يضم التابع بضع بيوت ويمكن أن يضاهي في كتلته العمرانية قرى كبيرة . والفيصل في هذا هو القرار الإداري الذي يحول التابع إلى قرية . والقرار الإداري لا يفعل إلا عندما تستدعي الحالة الأمنية السيطرة على السكان .أما في حالة طلب الوحدات المحلية لتقديم خدمات تكون الاستجابة أقل؛ نظراً لزيادة أعباء الوحدات المحلية بالقرية الجديدة ، بل ويبغض أعضاء المجالس المحلية الشعبية فكرة الفصل الإداري ؛ حتى لا تزاحم قرى جديدة في ميزانيات الوحدة المحلية . وقد أغفلت الإدارة المحلية دور التوابع في التنمية . وتجاهل القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٩ م والخاص بالإدارة المحلية ولائحته التنفيذية دورها في الخطة والميزانية . بل وهمش دور سكانها في انتخابات المجالس المحلية الشعبية عندما لم يلزم كل قرية بتقديم مرشح عن التوابع . بل ولم يقدم جدول زمني أو معيار محدد لتحويل التوابع إلى قرى .

الخاتمة

تباينت العوامل الجغرافية المؤثرة في التقسيم الإداري ما بين عوامل جغرافية طبيعية ومنها " ملامح السطح والتضرس المحلي حيث عمل الانحدار الطفيف بالمحافظة ،وعدم وجود تضرس محلي على تقارب المحلات العمرانية ، وسهولة الاتصال بينها ، وتجاورها بدون مشاكل في الحدود . وارتبط ظهور مراكز العمران بالمناطق المرتفعة ويتضح ذلك من تعمير المراكز الجنوبية وارتفاع كثافته العمرانية عن المراكز الشمالية .

وأتضح أثر تباين درجة خصوبة التربة من الجنوب إلى الشمال ؛ حيث ترتفع نسبة الأملاح بالأراضي المحيطة ببحيرة المنزلة مما أثر على تأخر تعميرها ، بل وتحميل مساحات كبيرة من أراضيها علي الوحدات الإدارية المجاورة فاتسمت بكبر مساحاتها وكثرة توابعها الإدارية . وتباين أثر بحيرة المنزلة على مدار التاريخ في التقسيم الإداري بمنطقة الدراسة . وقد تقلصت المحافظات التي تطل عليها من خمس محافظات إلى أربع فقط . وشكلت بحيرة المنزلة كثيراً في فترات تجفيفها مكسباً في المعمور بمنطقة الدراسة . فقد أشرف عليه أربعة مراكز إدارية بدلاً من مركز دكرنس بعد انفصالهم منه تباعاً . وشكلت البحيرة في الوحدات الإدارية المطلة عليها من حيث أسمائها ومساحتها أو أشكالها ...

اتخذ فرع دمياط حداً إدارياً طبيعياً بين محافظة الدقهلية ومحافظتي دمياط شمالاً والغربية غرباً . واتخذ هذا الفرع حداً بين مراكز المحافظة متمثلاً في الحد بين مركزي المنصورة وطلخا . بينما اتخذ هذا الفرع كحداً إداري بين قري مركز شربين شرق وغرب . وقد آثرت معظم الوحدات الإدارية أن يكون لها واجهة علي فرع دمياط وتباينت تبعية الجزر بالمجري . وأثرت الطبيعة الساحلية علي شمال مركز بلقاس المطلة علي البحر المتوسط . واتسمت الوحدات الإدارية المطلة علي البحر بكبر مساحتها وتحميل مساحات غير مستغلة عليها (ظهير غير مستغل). واتسمت المناطق الصناعية بجمصة ومصيف جمصة والمناطق التعدينية بحقول غاز أبو ماضي بمظاهر عمرانية منفردة خاصة بها .

تباين توزيع السكان علي كافة مستويات الوحدات الإدارية بالمحافظة ؛ وحيث أن توزيع السكان على الوحدات الإداريَة لا يكفي لعمل توازن فعلي على الواقع . وقد

أظهرت خرائط توزيع السكان لمحافظة الدقهلية عام ٢٠١٠ م العديد من الحقائق التي تؤكد تباين التوزيع، حيث أوضحت الكثافة والتغير والخصائص السكانية في الوحدات الإدارية ذات المساحة المتفاوتة. كما يتأثر التقسيم الإداري بنمط العمران ومدى تركزه أو انتشاره علي المنطقة الجغرافية ، بل ومدى كثافة المحلات العمرانية ومعدل التباعد فيما بينها . وتكررت ظاهرة التلاحم بمنطقة الدراسة . كما تباين توزيع المدن العواصم وتوزيع التوابع الإدارية على قرى ومراكز المحافظة .

تمثل شبكة الترع والمصارف الحدود الإدارية الأولي ، التي تشكل الأحواض الزراعية في مصر منذ زمن بعيد . وتتماشي معظم الحدود الإدارية مع هذه الشبكة ، ويمكن أن تحل معظم المشاكل الإدارية بالمحافظة مع جيرانها بتتبع الحدود الإدارية مع شبكة الترع والمصارف .

تباينت شبكة الطرق البرية ما بين سريعة ورئيسية وطريق دولي دائري والسكك الحديدية بالمحافظة . وقد أثرت في الكثير من مواضع المراكز الإدارية وفي اختيارها بل وازدهارها أو اضمحلالها .

تعد مكاسب استصلاح الأراضي البور وتعميرها هي حصيلة التوسع في إنشاء المخلات العمرانية ، والتي تحتم احتوائها في كيانات إدارية تستوعب هذه الحركة في زيادة عدد السكان والعمران والتوابع بهذه المناطق ذات الطبيعة الاستصلاحية فهي مقدمات النمو بمنطقة الدراسة .

التوصيات

توصي الدراسة بالأتي :-

أ- ضرورة عمل تشريع كامل (قانون للتقسيم الإداري) وأن يكون هناك هيئة خاصة في مصر معنية بهذا التقسيم ؛ على أن تقوم هذا الهيئة بالاستعانة بالجغرافيين والمحليين والاقتصاديين وقطاع الأمن العام.... وغيرهم في دراسة كافة الطلبات الخاصة بالمشكلات الإدارية قبل طرحها علي الرأي العام المحلي واستطلاع الآراء ... كما يجب أن يتم إتباع سياسة إدارية جديدة بالتقسيم الإداري المصري .

ب- وضع أسس ومعايير التقسيم الإداري ؛ حيث يعود التقسيم الإداري لجمهورية مصر العربية إلى قرون عدة ، ولم يعد ملائماً للتطورات السياسية والسكانية والاقتصادية التي شهدها المجتمع المصري في عقوده الأخيرة ؛ فضلاً عن مشاكل الحدود بين المحافظات . فهذا التقسيم الإداري كان مبنياً على أساس دواعي الأمن وحفظ النظام وتحصيل الضرائب [٣٧]. يجب أن يتم التقسيم الإداري والحدود الجغرافية لكافة وحدات التقسيم الإداري بمختلف مسمياتها بالاستناد إلى معايير علمية موضوعية تحقق أغراض عدة من أهمها رفع كفاءة الخدمات المقدمة بكل وحدة إدارية كما وضحها القانون ، والتمكين المحلي والتنمية المحلية المستدامة ، وعدالة توزيع الموارد المحلية المتاحة بالدولة ككل علي كافة وحدات التقسيم الإداري بها ؛ وبما يحقق استغلالاً كاملاً ومحلياً لتلك الموارد . ومن بين تلك المعايير ما يلي (المعيار السكاني- المعيار المساحي - المعيار الأمني والخدمات الأمنية - معيار الجدوى الاقتصادية (الإيرادات المنتظرة) - معيار تواءم الدوائر الانتخابية مع التقسيم الإداري- معيار تواءم الوحدات المحلية مع التقسيم الإداري - معيار اختيار العواصم الإدارية - معيار شكل الوحدة الإدارية - معيار تحويل تابع ليكون قرية - معيار إلغاء وحدة إدارية) .

ج - اعتماد مبدأ الشفافية والموضوعية في استعراض المشكلات الإدارية . ولتحقيق هذا المبدأ يقترح عمل الأتي : -

١- مراجعة كافة التغيرات بكل وحدة إدارية عقب كل تعداد رسمي كل عشرة سنوات . وأن تتم هذه المراجعة من قبل كافة جهات الدولة من تغييرات سكانية وعمرانية واقتصادية ... وغيرها . ليتم رفعها بتوصيات عن المشكلات الإدارية التي يعاني منها السكان المحليين . وإمكانية التغير في التقسيم الإداري لحلها .

٢- يتم إجراء استطلاع للرأي عند الوقوف على التوصيات بإلغاء الوحدات الإدارية (سواء الدمج أو الفصل أو الترقية) للسكان المحليون . وأن يتم هذا الاستطلاع بشفافية وموضوعية وإجراء حوار مجتمعي علي هذا التغيير لتبصير السكان المحليين بأبعاده المجتمعية والاقتصادية والخدمية والسياسية أو غيرها من التغييرات المترتبة علي التغير الإداري . ويكون ذلك بمثابة المرحلة الأولى .

٣- البدء في المرحلة الثانية يكون بإجراء استفتاء شعبي محلي علي التغيير ولا يكتفي بقرار المجالس الشعبية المحلية . حيث أن التكتلات داخل المجالس الشعبية المحلية والمصالح المشتركة بين أعضائها هي السبب في كافة المشكلات الإدارية الموجودة بالمحليات . والاستفتاء هي عملية انتخابات تتم في الجهات المتنازع عليها ، ويقرر فيها السكان المحليين بمحض رغبتهم ، ومصلحتهم الشخصية تبعيتهم الإدارية للوحدات الإدارية المتنازعة على هذه الوحدة . ولا يمكن للاستفتاء أن يكون ناجحاً إلا مع تنمية الوعي للسكان المحليين . مع تهدئة الأوضاع الأمنية بالوحدات محل الاستفتاء بدون حشد إعلامي يدعو إلى التعصب . ورفع يد التبعية الإدارية والمحلية من ممارسة الاستقطاب بتقديم الخدمات لجذب السكان . وهناك مشكلة تواجه الاستفتاءات تتمثل في تحديد من يحق لهم الإدلاء بأصواتهم في الاستفتاءات ، وللتغلب على هذه المشكلة أن يقتصر الاستفتاء على السكان الأصليين بالوحدة (اقتصار التصويت على من يثبت إقامته في الوحدة منذ ما يقرب من عشر سنوات أو أكثر)[٣٨] . وذلك لتقليل إمكانية تغير محل الإقامة للتلاعب بنتيجة الاستفتاء ولضمان نزاهة الانتخابات .

٤- المرحلة الأخيرة : إعلان نتيجة الاستفتاء بشكل رسمي . ويتم وضع الحدود الإدارية وتعينها بدرجة كبيرة من الموضوعية سواء بالظاهرات الطبيعية أو الظاهرات البشرية . وأن توثق هذه الحدود في اجتماعات علانية على مرئي ومسمع من كافة وحدات الدولة وممثلي الحكومات والقيادات الشعبية المحلية وكذلك ممثلي الأحزاب السياسية والممثلين النيابيين .. وغيرها من الوحدتين الإداريتين التي كانتا متنازعتان على هذه الوحدة الإدارية . ويعقبها إعلان رسمي بالجرائد الرسمية .

قائمة الهوامش والمراجع

١- محمد محمود إبراهيم الديب : الجغرافيا السياسية منظور معاصر – الأنجلو المصرية – ١٩٩٨ م – ص ١٢٤ .

٢- عبد العظيم أحمد عبد العظيم : التطور الإداري لدلتا النيل حلال القرن العشرين – دراسة جغرافية – ماجستير – غير منشورة – جامعة الإسكندرية – ١٩٩٤ م ص المقدمة .

٣- محمد فاتح عقيل : دراسات في الجغرافيا السياسية منشأة المعارف– الإسكندرية – ١٩٧٥ م – ص ٢٠١ .

٤- يحيي جمال عثمان : الحدود الإدارية في السودان – ماجستير – جامعة القاهرة – ١٩٩٠ م ص المقدمة نقلاً عن :

Helin ,R.A: The volatile administration map of Rumania , Annals Association of American Geography , 1967 , P. (75 : 48).

٥- نشأت السعيد عبد الحميد : تغيير الخريطة الإدارية لمحافظة كفر الشيخ ، ماجستير –آداب – جغرافيا – عين شمس – ٢٠١٠ ، ص المقدمة .

٦- سامي الطوخي : اللامركزية المجتمعية مدخل التمكين والتنمية المحلية المستدامة ، " مؤتمر الإدارة المحلية : الفرص والتحديات " ، جامعة القاهرة ، (٢٥- ٢٦) مايو ٢٠٠٨ م .

٧- تغيير من دقهله إلى أشمون طناح (أشمون الرومان) ثم إلى المنصورة .

٨- تم نقل تبعية مراكز (بلقاس – شربين – طلخا) من مديرية الغربية إلي مديرية الدقهلية عام ١٩٤٧ م .

٩- تكونت محافظة دمياط من ثلاثة مراكز فصلاً عن محافظة الدقهلية في عام ١٩٦٠ م وهي (دمياط – فارسكور – كفر سعد) . بلغت مساحة مركز فارسكور ٥٨٣٣٥.٩ فدان ، وكان يضم ٤٧ بلدة ، وكان يضم أربعة نقط بوليس .

١٠- تم نقل تبعية مركز درب نجم من محافظة الدقهلية إلى محافظة الشرقية في عام ١٩٦٠ م لقربه من مدينة الزقازيق عن مدينة المنصورة وقد سبق أن تكون في مديرية الدقهلية عام ١٩٤٦ م ، وكانت مساحته ٤٨٢٣٠.٤ فدان ، وكان يضم ٣٨ بلدة ونقطة بوليس واحدة . (راجع الدقهلية في عصر الفاروق – إصدار الغرفة التجارية المصرية لمديرية الدقهلية بمناسبة افتتاح المعرض الزراعي الصناعي السادس عشر في فبراير ١٩٤٩ م – دار النيل للطباعة) .

١١- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء : تعداد ٢٠٠٦ م – كراسة محافظة الدقهلية بالإضافة إلي بيانات موقع :

http : //en.wikipedia.org/wiki/Governorates_of_Egypt

١٢) الأطوال محسوبة من برنامج ARC(G.I.S) من الخريطة مقياس ١ : ١٥٠٠٠٠ (خريطة الحدود الإدارية لمحافظة الدقهلية) ، المساحة العسكرية ، ١٩٩٣ م + مرئية فضائية لبحيرة المنزلة .

١٢- جمال حمدان : العلاقة بين موارد المياه والعمران في مصر – مجلة العلوم الاجتماعية – مايو – ١٩٥٩ م –القاهرة – ص ١٣٨.

النطاقات التضاريسية بمحافظة الدقهلية عام ٢٠١٠م مصدرها : مرئية فضائية (Dem) من القمر الأمريكي SRTM – من الهيئة العامة للاستشعار عن بعد وعلوم الفضاء تم التعامل معها ببرنامج ARC بمعرفة الباحث

١٣ – M.M.H.Elkhboli,: simplification of soil maps information using geographic information systems – El–Mukhtar Since – El–beida– Libya – vol,16 –2007– p.67

١٤– المساحات من تجميع الطالب من دفتر المشروع القومي لحصر الأراضي الزراعة (المرحلة التفصيلية) الصادر من الهيئة العامة للمساحة (١٩٩٠) بالإضافة إلي المساحة من برنامج ARC(G.I.S) .

١٥–جميع المسميات الواردة مأخوذة من خرائط (١: ٥٠٠٠٠)– الهيئة العامة للمساحة (لوحات المطرية + المنزلة + دمياط + الضهرية) .

١٦–حسين محمد الشافعي : بحيرة المنزلة المشاكل والحلول – مقالة منشورة بالهيئة العامة للثروة السمكية – القاهرة – ٢٠١٠ م .

١٧– محمد صبحي عبد الحكيم : أبحاث ندوة الأقسام الإدارية في مصر – المجلس الأعلى للثقافة – ١٩٩٨ – ص ٧ ،٨ .

١٨– محمد حجازي محمد – مرجع سابق ص ١٢٩ .

١٩– جمال حمدان : تخطيطنا الإداري في ضوء نظام الحكم المحلي – مجلة دراسات سكانية – العدد (٦٠) لسنة ١٩٦٦ م – ص ٢١ .

٢٠– السيد السيد الحسيني : نهر النيل في مصر " منحنياته وجزره " – دراسة جيومورفولوجيه – مركز النشر لجامعة القاهرة – ١٩٩١ م ص ٢٦ ، بالإضافة إلى قياسات الطالب ببرنامج ARC من خرائط ١: ٥٠٠٠٠ لوحات متعددة للمحافظة .

٢١– تقرير التوصيف البيئي لمحافظة الدقهلية : إعداد شركة انتك المحدودة – المملكة المتحدة ومكتب التعاون الفني للبيئة – جهاز شئون البيئة – يناير ١٩٩٨ م ص ٣٠

٢٢– أحمد محمد العدوي : سواحل مصر – مجلة كلية الآداب – جامعة القاهرة – المجلد الخامس – الجزء الأول – ١٩٧٣ م – ص ١٧٤ .

٢٣– أحمد علي إسماعيل : البعد السكاني للتقسيم الإداري – أبحاث ندوة الأقسام الإدارية في مصر – المجلس الأعلى للثقافة – لجنة الجغرافيا – ١٩٩٨ م – ص ١٠٧ .

٢٤– معدل التغير السكاني ر = { (س ٢ – س ١) / ت } ÷ = { (س ٢ + س ١) / ٢ } × ١٠٠

حيث أن ر = معدل التغير ، س ١ = عدد السكان بالتعداد الأسبق زمنياً ، س ٢ = عدد السكان في التعداد اللاحق، ت = عدد السنوات التي تفصل بين التعدادين . (راجع أحمد علي إسماعيل – دراسات في جغرافية المدن – الطبعة الرابعة – ٩٩٨ م – دار الثقافة للنشر والتوزيع – القاهرة – ص ٣٢٧ :

نقلاً عن:

Gibbs , J.P., The Measurement of Change in the Population size of an Urban Unit, in Gibbs . J.P., ed . op.,cit.,PP.107–108.

٢٥–الجدول من إعداد الطالب من ناتج معدل التغير السكاني (مرجع سابق) من بيانات تعدادات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء سنوات التعداد الآتية (١٩٠٧ ، ١٩١٧ ، ١٩٣٧ ، ١٩٤٧ ، ١٩٦٠ ، ١٩٧٦ ، ١٩٨٦ ، ١٩٩٦ ، ٢٠٠٦ م)

٢٦– أحمد على إسماعيل : البعد السكاني للتقسيم الإداري – أبحاث ندوة الأقسام الإدارية في مصر (مرجع سابق) ص ١١١ .

٢٧- معدل التباعد المحلات العمرانية في الوحدة الإدارية = ١.٠٧٤٦ × مساحة الوحدة الإدارية / عدد المحلات العمرانية بالوحدة الإدارية (نقلاً عن علاء الدين عبد الخالق – فتحي مصيلحي : تجربة التعمير المصرية من خلال الأطلس التاريخي للوجه البحري عند عمر طوسون – المنوفية – ١٩٩٦ م – ص ٣٥.

28 - Smailes, A.E.,: The Geography of Towns , London , 1968 . P.130 .

٢٩- أحمد على إسماعيل : دراسات في جغرافية المدن – ١٩٨٨ – ص ٣٦.

٣٠- استخدم معامل الارتباط ببرنامج أكسل (Correl) إرجاع معامل الارتباط لنطاقات الخلايا array1 وarray2 . استخدم معامل الارتباط لتحديد العلاقة بين خاصيتين. فعلى سبيل المثال، يمكنك فحص العلاقة بين متوسط درجة الحرارة في مكان ما واستخدام مكيفات الهواء. معادلة معامل الارتباط هي: حيث x و y هما متوسطا العملية(AVERAGE(array1 و(AVERAGE(array2... بناء الجملة CORREL(array1,array2) .

٣١- مركز دعم واتخاذ القرار : محافظة الدقهلية – بيانات غير منشورة – ٢٠١٠م .

٣٢- – معامل الارتباط محسوب بواسطة برنامج اكسل ٢٠٠٣ – طبقاً للمعادلة السابقة

٣٣- بيانات المساحات من المرئية الفضائية لمحافظة الدقهلية بعد معالجتها ببرنامج الأرك + عدد القرى من واقع تعداد ٢٠٠٦ م .

٣٤- أحمد حامد السيد مرسي : تطور السكك الحديدية وآثارها في أوضاع مصر الاقتصادية والاجتماعية (١٩١٤-١٩٥٢) – ماجستير – تاريخ – عين شمس – ١٩٩٧ م- ص ١٥

٣٥ – شركة وسط الدلتا الزراعية : موسوعة حفير شهاب الدين – بيانات غير منشورة – بدون تاريخ (ص ٤٢-٦١) .

٣٦ – سمير عبد الوهاب : التقسيم الإداري للمحافظات وتأثيره على التنمية المحلية في مصر – مقالة بندوة بمركز الدراسات التخطيطية والمعمارية بالقاهرة – تاريخ النشر – فبراير ٢٠٠٧ م .

٣٧ – محمد فاتح عقيل : مشكلات الحدود السياسية – دراسة موضوعية – تطبيقية في الجغرافيا السياسية – الجزء الأول – ١٩٦٢ – مؤسسة الثقافة الجامعية – الإسكندرية ص (٣٤، ٣٥ ، ٣٦)

٣٨- عمر الفاروق سيد رجب : البراري –الهيئة المصرية العامة للكتاب – القاهرة – ١٩٨٦ م.